جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

الحديث الفرد عند الإمام الترمذي من خلال كتابه العلل الصغير

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية – تخصُّص: الحديث وعلومه

من إعداد الطالبتين:

✓ أسماء سويلم

✓ سالمة عبيـد

المشرف:

د. زكرياء قادي.

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د/ مصطفى حنانشة	أستاذ محاضر–أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي	رئيسا
د/ زكرياء قادي	أستاذ محاضر–أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي	مشرفا ومقررا
أ/ يوسف تريعة	أستاذ مساعد	جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 1441–1442هـ/ 2020–2021م

جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

الحديث الفرد عند الإمام الترمذي من خلال كتابه العلل الصغير

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية – تخصُّص: الحديث وعلومه

من إعداد الطالبتين:

✓ أسماء سويلم

✓ سالمة عبيـد

المشرف:

د. زكرياء قادي.

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
		جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	
		جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
		جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	

السنة الجامعية: 1441–1442هـ/ 2020–2021م

إهداء:

إلى صاحب الرسالة العظمى الهادي البشير النذير حبيب قلوبنا، ومن اشتاقت إليه نفوسنا، رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إلى من كانت توجهاتها ونصائحها بمثابة المنطلق والدافع الأكبر لي في مسيرتي العلمية أمي الغالية.

إلى الذي طالما تمنى وصولي إلى المراتب العلى من العلم، وأخذا بيدي إلى طريق النجاح أبي العزيز.

إلى أصحاب القلوب الكبيرة جداتي عائشة ومسعودةوخيرةالتي لقيت دعواتهم لي بالنجاح القبول من الله تعالى.

إلى روح جدي وجدتي الطاهرتين وأسأل الله أن يسكنهما فسيح جنّاته.

إلى أبواي الكريمين جدّي الصالح وعمي السايح اللذان كان لهما فضل كبير في مشواري الدراسي وأكنّ لهما كل الشكر والإحترام.

إلى أخواتي وأعمامي الذين كانوا بمثابة الأعمدة التي استندت عليهم خلال هذا المشوار الدراسي كل باسمه، وأخص بالذكر بشير، عبد السلام، لخضر، حمادي، العيد، وعماتي وخالاتي فأحفظ اللهم الأحياء منهم وأرحم الأموات.

إلى من سخّره الله لي وقت الحاجة، فكان سنداً ومحفزاً ورفيقاً لي طيلة هذا البحث.

إلى أحبتي وزهور حياتي إخوتي الأعزاء من كبيرهم إلى برعمتنا الصغيرة تسنيم أنبتها الله نباتاً حسناً.

إلى من سلكت معهم دروب العلم والنجاح رفيقات دربي صديقاتي كل باسمها.

أسماء سويلم

إهداء:

إلى إمام الأنبياء، ونبراس الأتقياء، ومعلم العلماء، وهادي الأمة، سيدي وحبيبي محمد ابن عبد الله صلى الله عليه وسلم.

إلى والد الذي شجعني في طلبي للعلم واستلهمت منه معاني الاحترام والتقدير.

إلى والدتي الغالية التي غرست فيَّ معنى الحنان والمحبة الصادقة، فلها مني فائق الاحترام والتقدير.

إلى زوجي ورفيق دربي الذي وفر لي كل الظروف لاتمام هذا البحث.

إلى إخوتي الأعزاء كل باسمه الذين أتمنى لهم مستقبلاً حافلاً بالعلم والمعرفة.

إلى أمي الثانية حماتي التي رافقتني بدعواتها.

إلى أساتذتنا الأفاضل الذين لم يبخلوا علينا ولو بحرف طيلة مشوارنا الدراسي فجزاهم الله عنا كل خير ونفعنا الله بعلمهم.

إلى علماء هذه الأمة وحملت الدعوة الذين جعلهم الله تعالى أمناء لشريعته فكانوا أهلا لذلك.

إلى صديقاتي كل باسمها.

وأخيراً تقبلوا مني فائق الإحترام والتقدير.

سالمة عبيد

الشكر والعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا على إتمام هذا البحث و أنار لنا دروب العلم.

ونشكر الأستاذ المشرف الدكتور زكرياء قادي.

الشكر لأساتذتنا الكرام على كل مجهوداتهم المبذولة معنا ، وأخص بالذكر الأستاذ فوزي بن سالم.

والشكر موصول لوالدينا الذين رافقونا خلال مسيرتنا الدراسية.

ونتقدم بالشكر والتقدير لكل من قدم لنا الدعم بالمساعدة والنصيحة والدعاء على إتمام هذا البحث من طلبة وأصدقاء.

والشكر موصول أيضا إلى أعضاء اللجنة المناقشة... لقبولهم مناقشة مذكرتنا.

وإلى طلبة وأساتذة قسم الحديث وعلومه بمعهد العلوم الإسلامية.

ملخص الدراسة:

الحمد لله رب العالمين وبعد.

يقوم هذا البحث بدراسة الحديث الفرد عند الإمام الترمذي من خلال كتابه العلل الصغير.

وقد انبنى من مقدم وثلاثة مباحث وخاتمة، حيث خصصنا المقدمة للتعريف بالموضوع وأهميته وأسباب اختياره، ثم قمنا في المبحث التمهيدي بتعريف الإمام الترمذي وكتابه العلل الصغير، والتعريف بالحديث وأقسامه، أما المبحث الأول فقد تعرفنا على الفرد عند أئمة الحديث وعند الإمام الترمذي خاصة، وأما المبحث الأخير فقد خصصناه للجانب التطبيقي لدراستنا.

الفرد كمصطلح لم يستعمل عند المتقدمين ومنهم الإمام الترمذي، بل كانوا يستعملون الفعل المشتق مثل تفرد به فلان، تفرد به أهل بلد...خلاف المتأخرين عرفوا الفرد وجعلوا له حدا وإن لم تكن هذه التعريفات جامعة إلا القليل منها.

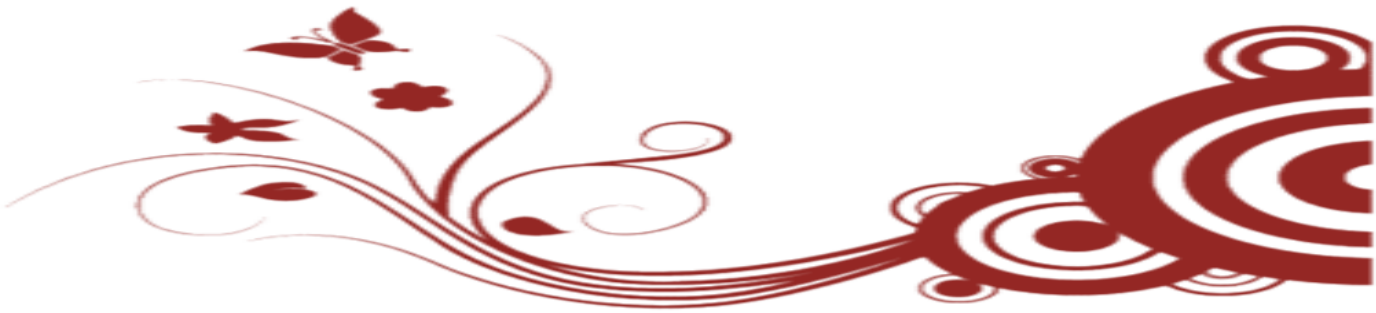

Abstract

Praise be to God, Lord of the worlds.

This research is a study of the Hadith's individual of Imam Tirmidhi through his book "Elilel El saghir."

It is classified in to introduction, three chapters and conclusion.

Clearly, the introduction includes topic definition snd its importance and chosing causes. However, the primary chapter defines the imam, and his book. Also, it includes Hadith definition and its divisions. Certainly, the first chapter deals about Individual's Hadith towards scientists and The imam in particular. Moreover, it includes relationship between individual's Hadith and Strange hadith.Unlike,.

the final chapter is applied one

.The individual as a term was not used by the forerunners, including Imam al-Tirmidhi, but rather they used the derivative verb, such as singling out so-and-so, singling out the people of a country... Unlike the later people, they knew the individual and set a limit for him, even though these definitions were only a few.

قائمة الرموز والإشارات

المستخدمة في البحث:

الرمز	الاسم
ت	توفي
تـ	تحقيق
ج	جزء
ص	صفحة
لا ط	لا طبعة
لا ن	لا ناشر
لا س ن	لا سنة نشر
م	ميلادي
هـ	هجري

مقدمة

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين، ونشهد أنه لا إله إلا الله له التفرد بالربوبية والألوهية، وله الحكم وإلية راجعون، ونشهد أن محمدا صلى الله عليه وسلم، بعثه الله بشيراً ونذيراً وسراجاً منيراً، أتم به النعمة، وأكمل به البيان، وأخرج به الأمة من ظلمات الجهل إلى نور العلم.

أما بعد: فمن أهم العلوم وأشرفها التي ينبغي لكل مسلم الاهتمام بها تعلماً وتعليماً علم الحديث النبوي الشريف رواية ودراية، حفظاً وفهماً، سنداً ومتناً، وتمييزاً لصحيحه من سقيمه، وهذا لأنه علم خادم لحديث نبينا صلى الله عليه وسلم، ولأن بيان الدين كله عند محمد صلى الله عليه وسلم، حيث قال الله سبحانه وتعالى: □ □ □ □ يم يي □□ □ □ □ ٌ النحل: ٤٤. فأوكل له الله تعالى مهمة البيان، فكانت السنة النبوية شارحة ومبينة لكتاب الله وفيها من الأحكام ما لم يكن في القرآن، فهي تحوي أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، وكما اهتم العلماء بالحفاظ على القرآن وعلومه فقد عنوا أيضا بالسنة النبوية جمعاً ودراسة وتحقيقاً وتمحيصاً وبياناً للصحيح من الضعيف فظهرت العديد من العلوم المتعلقة بالسنة النبوية فتنوعت العلوم ومصطلحات العلماء في تسمية الأحاديث فتجد الغريب، المنكر، الشاذ والفرد الذي شاع استعماله عند المحدثين ونحن الأن بصدد دراسته عند الإمام الترمذي رحمه الله تعالى.

ولهذا جاء موضوع مذكرتنا موسوما بـ: الحديث الفرد عند الإمام الترمذي من خلال كتابه العلل الصغير •

التعريف بالموضوع:

إن هذ الموضوع الحديث الفرد عند الإمام الترمذي من خلال كتابه العلل الصغير.

يتحدث عن نوع من أنواع الأحاديث النبوية وهو الحديث الفرد عند إمام من أئمة الحديث المشهورين الإمام أبو عيسى الترمذي وتعريفه له وتطبيقاته عليه في كتابه العلل الصغير.

إشكالية البحث:

لكل بحث معتمد يحوي إشكالات وإشكالات بحثنا هذا الذي بين أيدينا نذكر منها على النحو التالي:

- ما هو تعريف الحديث الفرد عند أئمة الحديث وعند الإمام الترمذي؟
- وما هي علاقة الفرد بالغريب؟
- تطبيقات الإمام الترمذي للحديث الفرد من خلال كتابه العلل الصغير؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية بحثنا في بيان اختلاف العلماء في تعريفهم للحديث الفرد واصطلاحه عندهم.

والجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية في الصنعة الحديثية.

أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب والدوافع التي جعلتنا نبحث في هذا الموضوع:

_ مكانة كتاب العلل الصغير للإمام الترمذي بين كتب العلل، فهو من أكمل وأتم وأدق كتب العلل.

_ نظراً لعدم وجود دراسة مستقلة حول هذا الموضوع، والله أعلم.

ومن أهداف هذا البحث:

- خدمة لسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وكذا الرغبة في دراسة هذا النوع من العلوم وإبرازه لطلاب العلم.
- تسليط الضوء على نوع من أنواع الأحاديث النبوية وهو الحديث الفرد.
- معرفة مفهومه عند أئمة الحديث وعند الإمام الترمذي خاصة، وتطبيقه له في كتابه العلل الصغير.

منهج البحث:

ولتحقيق أهداف البحث فإن المنهج المناسب له المنهج الوصفي الاستقرائي؛ فالوصف تمثل في الجانب النظري من خلال عرض ونقل بعض المفاهيم والمصطلحات، وأما الاستقرائي؛ يتمثل في المبحث التطبيقي من خلال محاولة انتقاء للنماذج التطبيقية من كتاب العلل الصغير.

صعوبات البحث:

من الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث نذكر منها:

_ أن تعريفات الأئمة للحديث الفرد لم تكن جامعة مانعة وإن وجدت فهي قليلة.

_ وكذا تداخل هذا النوع من الأحاديث بالأنواع الأخرى.

_ ضيق الوقت لأن هذا الموضوع متسع يحتاج لوقت أطول.

حدود البحث:

يقوم بحثنا هذا على التخصيص بدراسة الإمام الترمذي وكتابه العلل، وإيراده للحديث الفرد وتطبيقاته له.

الدراسات السابقة:

بعد بحثنا المتواضع حول هذا الموضوع وسؤالنا لأساتذتنا الأفاضل تبين لنا أنه لا توجد دراسة مستقلة حول هذا الموضوع، وأنه لم يتعرض إلى هذه المسألة إلا في باب أو فرع في مبحث، ولكن استعنا ببعض المؤلفات التي تحدثت عن جانب من هذا الموضوع نذكر منها:

- ✓ شرح علل الترمذي للإمام ابن رجب الحنبلي.
- ✓ العلل الصغير للإمام الترمذي.
- ✓ مقدمة ابن الصلاح.
- ✓ الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين نور الدين عتر.

خطة البحث:

اشتملت خطة البحث على مقدمة خاتمة وثلاثة مباحث؛ فالمقدمة تضمنت أهمية الموضوع، وإشكالية الدراسة، وأسباب اختيار الموضوع؛ أما المباحث وهي كالآتي: مبحث تمهيدي: وفيه التعريف بالإمام الترمذي وبكتابه العلل الصغير وتعريف الحديث وأقسامه تضمن ثلاثة مطالب، أما بالنسبة للمبحث الأول: كان بعنوان الفرد عند المحدثين وتضمن هو الآخر ثلاثة مطالب؛ أما المبحث الأخير: كان تطبيقات على الحديث الفرد عند الإمام الترمذي في كتابه العلل الصغير وتضمن ثلاثة مطالب.

وختم البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصَّل لها، وتليها مجموعة الفهارس العلمية في الدراسة.

الخطة مفصلة:

الحديث الفرد عند الإمام الترمذي من خلال كتابه العلل الصغير

مقدمة

مبحث تمهيدي

المطلب الأول: التعريف بالإمام الترمذي

الفرع الأول: الحياة الشخصية

الفرع الثاني: الحياة العلمية

المطلب الثاني: التعريف بكتابه العلل الصغير

الفرع الأول: اسمه وسبب تأليفه

الفرع الثاني: مكانته

الفرع الثالث: مقاصد الكتاب

المطلب الثالث: تعريف الحديث وأقسامه

الفرع الأول: تعريف الحديث

أولاً: الحديث لغةً

ثانياً: الحديث اصطلاحاً

ثالثاً: تعريف المحدث

أ- المحدث لغةً

ب- المحدث اصطلاحاً

الفرع الثاني: أقسام الحديث من حيث الصحة والضعف

أولاً: شروط صحة الحديث وضعفه عند المحدثين

أ- شروط صحة الحديث

ب- الحديث الضعيف

ثانياً: شروط صحة الحديث وضعفه عند الإمام الترمذي

ثالثاً: الحديث الحسن عند الإمام الترمذي

الفرع الثالث: أقسام الحديث عند المحدثين من حيث عدد رواة طبقاته

أولاً: الحديث المتواتر

أ- المتواتر لغةً

ب- المتواتر اصطلاحاً

ثانياً: حديث الآحاد وأقسامه

أ- الآحاد لغةً

ب- الآحاد اصطلاحاً

ت- تقسيم حديث الآحاد

المبحث الأول: الفرد عند المحدثين

المطلب الأول: الحديث الفرد عند المحدثين والإمام الترمذي وأقسامه

الفرع الأول: الحديث الفرد عند المحدثين

أولاً: الفرد لغةً

ثانياً: الفرد اصطلاحاً

الفرع الثاني: أقسام الفرد عند المحدثين

أولاً: تقسيم الإمام الحاكم النيسابوري

ثانياً: تقسيم الإمام ابن الصلاح

الفرع الثالث: الفرد وأقسامه عند الإمام الترمذي

أولاً: تعرض الإمام الترمذي للفرد

ثانياً: التفريق بين الفرد والتفرد

ثالثاً: تقسيم الإمام الترمذي للفرد

المطلب الثاني: العلاقة بين الغريب والفرد وحكمهما عند المحدثين

الفرع الأول: تعريف الحديث الغريب

أولاً: الغريب لغةً

ثانياً: الغريب اصطلاحاً عند المحدثين

ثالثاً: أما الغريب عند الإمام الترمذي

الفرع الثاني: حكم التفرد عند المحدثين

المطلب الثالث: الحديث الغريب عند الإمام الترمذي وأهمية التفرد عنده

الفرع الأول: معنى الغريب عند الإمام الترمذي

الفرع الثاني: تمثيل الإمام الترمذي لبعض أنواع الغريب

الفرع الثالث: حكم التفرد والغريب عند الإمام الترمذي

أولاً: حكم الغريب عند الإمام الترمذي

ثانياً: حكم التفرد عند الإمام الترمذي

ثالثاً: أهمية التفرد عند الإمام الترمذي وعلاقته بأنواع الحديث الأخرى عنده

المبحث الثاني: تطبيقات على الحديث الفرد عند الإمام الترمذي في كتابه العلل الصغير

المطلب الأول: تطبيقات عن التفرد المطلق عند الإمام الترمذي

الفرع الأول: التفرد المطلق بالسند والمتن

أولاً: تخريج الحديث وترجمة رجاله

ثانياً: كلام الإمام الترمذي عن التفرد في هذا الحديث

ثالثاً: حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث

الفرع الثاني: التفرد المطلق بالمتن

أولاً: تخريج الحديث وترجمة رجاله

ثانياً: كلام الإمام الترمذي عن التفرد في هذا الحديث

ثالثاً: حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث

المطلب الثاني: تطبيقات عن التفرد النسبي عند الإمام الترمذي

الفرع الأول: المثال الأول

أولاً: تخريج الحديث وترجمة رجاله

ثانياً: كلام الإمام الترمذي عن التفرد في هذا الحديث

ثالثاً: حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث

الفرع الثاني: المثال الثاني

أولاً: تخريج الحديث وترجمة رجاله

ثانياً: كلام الإمام الترمذي عن التفرد في هذا الحديث

ثالثاً: حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث

المطلب الثالث: تطبيقات عن التفرد بالزيادة في المتون عند الإمام الترمذي

الفرع الأول: تفرد المعروف بالحفظ والضبط بزيادة في المتن

أولاً: تخريج الحديث وترجمة رجاله

ثانياً: كلام الإمام الترمذي عن التفرد في هذا الحديث

ثالثاً: حكم الإمام الترمذي على الحديث والزيادة

الفرع الثاني: تفرد قليل الحفظ والضبط بزيادة في المتن

أولاً: تخريج الحديث وترجمة رجاله

ثانياً: حديث الإمام الترمذي عن التفرد في هذا الحديث

ثالثاً: حكم الإمام الترمذي على الحديث والزيادة

خاتمة

مبحث تمهيدي:

المطلب الأول: التعريف بالإمام الترمذي

المطلب الثاني: التعريف بكتابه العلل الصغير

المطلب الثالث: تعريف الحديث وأقسامه

مبحث تمهيدي

من خلال هذا المبحث سنتعرف بحول الله تعالى، على حياة علم من علماء الحديث الإمام الحافظ أبو عيسى الترمذي وعلى مصنف من مصنفاته المشهورة العلل الصغير، ولهذا قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول: التعريف بالإمام الترمذي، والثاني: التعريف بكتابه العلل الصغير.

المطلب الأول: التعريف بالإمام الترمذي

سنعرض في هذا المطلب الحياة الشخصية والعلمية لإمام من أئمة السنة النبوية العالم الفذ الإمام الترمذي -رحمه الله تعالى- صاحب السنن.

الفرع الأول: الحياة الشخصية

نتعرف في هذا الفرع على جانب من حياة الإمام الترمذي الشخصية.

اسمه: محمد بْنُ عيسى بْنِ سَورة بْنِ مُوسَى بْنِ الضَّحَّاكِ، وقيل محمد بْنُ عيسى بن يَزِيدَ بْنِ سَوْرَةَ بْنِ السَّكَنِ، ويقال محمد بْنُ عيسى بن سَورة بْنِ شَدَّاد بن عيسى السُّلَمِي الترمذي الضَّرِير[1]، الحافظ، العلم، الإمام، البارع، مصنف (الجامع) ، وكتاب (العلل) ، وغير ذلك[2].

لقبه: لُقِّبَ الإمام بـ: «الترمذي».

---

[1]– البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: 774هـ)، ت: علي الشيري، ط1، 1408هـ، 1988م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج 11، ص77.

[2]– سير أعلام النبلاء، الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي (ت: 748هـ)، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط3، 1405 هـ، 1985 م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج13، ص270.

كنيته: كان الإمام الترمذي يكنى بـ: «أبي عيسى»[1].

نسبه: ينسب الإمام أبو عيسى إلى السُّلَمِيِّ، البُوْغي، الترمذي.

السُّلَمِيِّ: بضم السين منسوب إلى بني سُلَيْمٍ مصغر قبيلة من قيس بن عَيْلَانَ[2].

البُوْغي: بضم الباء الموحدة وسكون الواو وفي آخرها الغين المعجمة –هذه النسبة إلى بوغ وهي قرية من قرى ترمذ على ستة فراسخ[3].

الترمذي: هذه النسبة إلى مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الذي يقال له جيحون، خرج منها جماعة كثيرة من العلماء والناس مختلفون في كيفية هذه النسبة[4]، على أقوال ذكرها الإمام الذهبي ت 748هـ في سير أعلام النبلاء– رحمه الله – فقال:

---

[1]– أسانيد الإمام الترمذي إلى الأئمة الفقهاء "من خلال كتابه الجامع" زكرياء قادي، إشراف: د. عبد المجيد مباركية، مذكرة ماستر، بقسم أصول الدين، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، نوقشت يوم الاثنين: 15 شعبان، 1437هـ، الموافق لـ: 23 ماي 2016م، وبالقاعة: 4، ص 04.

[2]– علي بن (سلطان) محمد أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: 1014هـ)، جمع الوسائل في شرح الشمائل، لا ط، لا س ن، المطبعة الشرفية، مصر ، طبع على نفقة مصطفى البابي الحلبي وإخوته، ج1، ص6.

[3]– اللباب في تهذيب الأنساب، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني عز الدين ابن الأثير (ت: 630هـ)، لاط، 1400هـ، 1980م، دار صادر، بيروت، لبنان، ج1، ص187.

– الفَرْسَخ: (الرَّاحَة. ومنه) أُخِذَ فَرْسَخُ الطَّرِيق، كما قيل، وهو (ثَلاَثَةُ أَمْيَالٍ هاشِمِيّة)، أَو ستّة،(أَو اثنا عَشَرَ أَلفَ ذرَاعٍ، أَو عَشَرَةُ آلافِ) ذِراع، سُمِّيَ بذلك لأَنّ صاحِبَه. إِذا مَشَى قَعَد واسْتَرَاح، من ذلك، كأَنّه سكَنَ قعَدَ واسْتَرَاح، من ذلك، كأَنّه سكَنَ، وفَرْسَخ [مفرد]: ج فَرَاسِخُ: مقياس للطول يُقَدَّر بثلاثة أميال (4827 مترًا) أو ثمانية عشر ألف قدم، أو أربعة كيلومترات "تبعد مدينتي عن العاصمة خمسة فراسخ". تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقّب بمرتضى، ت: مجموعة من المحققين، لا ط، لا س ن، دار الهداية، غزة، ج7، ص317، وكتاب معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: 1424هـ)، بمساعدة فريق عمل، ط1، 1429 هـ، 2008 م، عالم الكتب، الرياض، السعودية، ج3، ص.قال مُعِدُّ الكتاب للشاملة: سقط من النسخة المصورة ما بعد هذه الصفحة إلى ما قبل ص 1721، لهذا خلت المواد المقابلة لها من ترقيم الصفحات.

[4] – اللباب في تهذيب الأنساب، أبو الحسن الشيباني، مرجع سابق، ج1، ص213.

نقل الحافظ أبو الفتح بن اليعمري ت 734هـ[1]: أنه يقال فيه: تَرمذ، بالفتح.

وقال عبد الله بن محمد الأنصاري ت 481هـ[2]: هو بضم التاء تُرمذ.

وقال شيخنا أبو الفتح القشيري الحافظ ت 702هـ[3]: تِرمذ، بالكسر، وهو المستفيض على الألسنة حتى يكون كالمتواتر.

مولده: اختلف في مولد الإمام الترمذي على أقوال:

ذكر الإمام الذهبي في سير أعلام النبلاء أنه: "ولد في حدود سنة عشر ومائتين"[4].

وذكر ابن رجب (ت 795هـ) في شرح علل الترمذي فقال: "ولد هذا الإمام سنة تسع ومائتين على أرجح الأقوال وكان ذلك بترمذ"[5].

وذكر الإمام الصفدي ت 764هـ في الوافي بالوفيات أنه: "ولد سنة بضع ومائتين"[6].

---

[1] – هو: محمد بن محمد بن محمد اليعمري المعروف بابن سيد الناس: له كتاب النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، من شيوخه الدمياطي، من تلاميذه شمس الدين الذهبي، توفي سنة 734هـ بالقاهرة.

[2] – هو: أبو اسماعيل عبد الله الهروي الأنصاري: له كتاب منازل السائرين، من شيوخه أبو بكر البيهقي، من تلاميذه يوسف الهمداني، توفي سنة 481هـ.

[3] – هو: محمد بن علي بن وهب بن مطيع بن أبي الطاعة القشيري القوصي المعروف بابن دقيق العيد: له كتاب الاقتراح في بيان الاصطلاح، تعلم لدى العز بن عبد السلام، وأخذ عنه شمس الدين الذهبي توفي سنة 702هـ. ويكيبيديا، الأربعاء 2 جوان 2021، 20:46.

[4]– سير أعلام النبلاء، الإمام الذهبي، مرجع سابق، ج13، ص271–273–274.

[5]– شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن (ت: 795هـ)، ت: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ط1، 1407هـ، 1987م، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ج1، ص43.

[6]– الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: 764هـ)، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط1، 1420هـ، 2000م، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ج4، ص207.

ولد الإمام الحافظ المحدث أبو عيسى الترمذي في مطلع القرن الثالث للهجرة، وهو العصر الذهبي لبزوغ الحديث النبوي، وكتابته وتصنيفه فكان له الحظ الوفير في التبحر في هذا العلم.

وفاته: بعد أن خدم هذا الإمام السنة النبوية ونفع الأمة، فعلم وتعلم وصنف، وقد توفاه الله تعالى حيث ذكر العلماء أنه توفي سنة تسع وسبعين ومائتين وقيل سنة خمس وسبعين ومائتين، فرحم الله تعالى كل من خدم هذه الأمة ونفعها بالعلم.

قال الإمام الصفدي في الوافي بالوفيات توفي الإمام الترمذي في الثالث عشر رجب بترمذ سنة تسع وسبعين ومائتين[1]، وقالها أيضاً الإمام أبو العباس شمس الدين أحمد ابن خلكان ت 681هـ في وفيات الأعيان: "توفي لثلاث عشرة ليلة خلت من رجب ليلة الاثنين سنة تسع وسبعين ومائتين بترمذ، وقال السمعاني ت 562هـ: توفي بقرية بوغ في سنة خمس وسبعين ومائتين، وذكره في كتاب الأنساب في نسبه البوغي، رحمه الله تعالى"[2].

رحل هذا العلم بعد حياة حافلة بالعلم والعمل مخلفاً وراءه زاداً علمياً كبيراً فيه ما وصل إلينا وفيه ما لم يصل، فجازى الله الإمام عنا خير الجزاء.

الفرع الثاني: الحياة العلمية

نشأته العلمية: تلقى الإمام الترمذي العلم في صباه على شيوخ بلدته والقادمين إليها وإلى ما جاورها وكان من أوائل شيوخه إسحاق بن راهويه ثم رحل إلى الآفاق يتلمس العلم رواية ودراية[3]، وقال الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن سليمان الغنجار ت 412هـ في تاريخ بخارى: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن

---

[1] – **الوافي بالوفيات، الإمام الصفدي، المرجع السابق، ج4، ص207.**

[2] – **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، الإمام أبو العباس شمس الدين أحمد ابن خلكان (ت: 681هـ)، ت: إحسان عباس، ط1، 1971م، دار صادر، بيروت، لبنان، ج4، ص278.**

[3] – **شرح علل الترمذي، ابن رجب، مرجع سابق، ج1، ص43.**

الضحاك السلمي الترمذي الحافظ، دخل بخارى وحدث بها[1]، وقال الإمام الذهبي إرتحل، فسمع بخراسان والعراق والحرمين، ولم يرحل إلى مصر والشام[2].

من خلال هذا الفرع لاحظنا الاجتهاد الكبير لهذا العالم، مما جعله يتبحر في علوم الحديث، فأخذ يمحص الأحاديث وينتقي الصحيح من العليل، فأبدع في علم العلل وبيانها، فلا يستغرب من مثله أن يحكم على الأحاديث ويبين درجاتها بل وأن يتميز بمصطلحات دقيقة في بيان درجات الحديث لم تكن عند غيره، وهذا لا يبلغه إلا جهابذة الحفاظ والنقاد.

شيوخه: تتلمذ على يد أئمة السنة المشهورين وعلى رأسهم الإمام البخاري صاحب الصحيح، قال هذا عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي ت 1089هـ في شذرات الذهب: بأنه تلميذ أبي عبد الله البخاري ومشاركه فيما يرويه في عدة من مشايخه سمع منه شيخه البخاري[3].

قال ابن رجب في شرح علل الترمذي: "تتلمذ على مشاهير عصره، كالإمام محمد بن إسماعيل البخاري ت256هـ، ومسلم بن الحجاج ت 261هـ، وأبي داود السجستاني ت 275هـ، و كان البخاري أكثر الشيوخ تأثيرا فيه، وعنه أخذ الترمذي علم العلل[4]، وحدث عن قتيبة بن سعيد ت 240هـ، وإسحاق بن راهويه ت 237هـ، ومحمد بن عمرو السواق البلخي ت 236هـ، ومحمود بن غيلان ت 239هـ، وإسماعيل بن موسى الفزاري ت 245هـ، وأحمد بن منيع ت 244هـ، وأبي مصعب الزهري ت 242هـ، وبشر بن معاذ العقدي ت 200 و بضع و أربعون هـ ، وأبي عمار الحسين بن حريث ت 244هـ، والمعمر عبد الله بن معاوية الجمحي ت

---

[1] – **البداية والنهاية، ابن كثير، مرجع سابق، ج11، ص77.**

[2] – **سير أعلام النبلاء، الإمام الذهبي، مرجع سابق، ج13، ص 271.**

[3] – **شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي (ت: 1089هـ)،.ت: عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرناؤوط، ط1، 1406هـ، 1986م، دار بن كثير، دمشق، بيروت، لبنان، ج2، ص174.**

[4] – **شرح علل الترمذي، ابن رجب، مرجع سابق، ج1، ص43.**

243هـ، وعبد الجبار بن العلاء ت 248هـ، وعلي بن حجر ت 244هـ، وعلي بن سعيد بن مسروق الكندي ت 249هـ"...وغيرهم[1].

تخرج على يد كبار المحدثين والأئمة الأعلام وعلى رأسهم الإمام العلم شيخ الحديث الإمام البخاري – رحمه الله تعالى– فقد نهل من علمه الوفير وتأثر به تأثر كبير، وشيوخ أخرين.

تلاميذه: أخذ عن الإمام الترمذي العديد من التلاميذ نهلوا من علمه الوافر، قال الإمام ابن حجر ت 852هـ في تهذيب التهذيب "روى عنه أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي التاجر ت 332هـ، والهيثم بن كليب الشامي ت 335هـ، ومحمد بن محبوب أبو العباس المحبوبي المروزي ت 346هـ، وأبو الحارث أسد بن حمدويه، وداود بن نصر بن سهيل البزدوي ت 323هـ، وعبد بن محمد ابن محمود النسفي ت 326هـ، ومحمود بن نمير، وابنه محمد بن محمود، ومحمد بن مكي بن فوج ، وأبو جعفر محمد بن سفيان بن النصر النسفيون، ومحمد بن المنذر بن سعيد الهروي ت 302هـ، وآخرون[2].

مكانته: امتاز الإمام الترمذي بحافظة قوية حتى كان يضرب المثل بحفظه وضبطه[3].

وذكره الإمام ابن حبان ت 354هـ في الثقات فقال: "أبو عيسى الترمذي يروى عن علي بن حجر وأهل العراق روى عنه أهل خراسان كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر"[4].

---

[1]– **سير أعلام النبلاء، الإمام الذهبي، مرجع سابق، ص271.**

[2]– **تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ) ، ط1، 1326هـ، دائرة المعارف النظامية، الهند، ج9، ص387.**

[3] – **شرح علل الترمذي، ابن رجب، مرجع سابق، ج1، ص44.**

[4]– **الثقات،محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي، ت: السيد شرف الدين أحمد، ط1، 1395هـ، 1975م، دار الفكر، دمشق، سوريا، ج9، ص153.**

وقال عنه الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال "محمد بن عيسى بن سورة [الحافظ العلم أبو عيسى] الترمذي، صاحب الجامع، ثقة مجمع عليه".وقال أيضاً "ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه: في الفرائض من كتاب الإيصال: إنه مجهول، فإنه ماعرفه ولادرى بوجود الجامع ولا العلل اللذين له"[1].

مؤلفاته: لقد منح الله تعالى الإمام الترمذي حافظة قوية، ومن خلال تبحره في العلم استطاع أن يبدع ويصنف الكتب والأسفار التي أجاد فيها على سابقة في عهده ولم يسبقه لها أحد وأكثر هذه الكتب كتاب الجامع الذي خصه بالأحاديث التي عليها عمل العلماء والفقهاء ولم يسبقه به التصنيف من سبقه منهم، وهذه جملة من كتبه ومصنفاته ذكرها العلماء ونسبوها للإمام الترمذي:

1) كتابه العظيم (الجامع) الشهير باسم (سنن الترمذي).
2) كتاب (العلل المفرد) أو (العلل الكبير) وهو كتاب في علل الحديث.
3) الشمائل النبوية والخصائل المصطفوية، المعروف بشمائل الترمذي وهو كتاب عظيم جداً في بابه.
4) كتاب (التاريخ).
5) (أسماء الصحابة).
6) كتاب في الآثار الموقوفة، أشار إليه الترمذي في آخر الجامع.

وهي مجموعة تأليف جيدة، وإن كانت لم تقع لنا جميعها فالموجود منها كافي في الشهادة له بالإمامة وأنه عالم متقن[2].

---

[1]– **ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، ت: علي محمد البجاوي، ط1، 1382 هـ، 1963 م، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ج3، ص678.**

[2]– **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين نور الدين عتر، رسالة دكتوراه، شعبة التفسير والحديث، كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، مصر، بتاريخ 6 شعبان 1384هـ، 10 كانون الأول، سنة 1964م، ط 1، 1390هـ ، 1980م، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ص29.**

ترك لنا الإمام الترمذي موسوعة يستنار بها في هذا العلم وفتح طريقاً حافلاً بالعلم لمن بعده كيف لا وهو أهل لهذا.

ومن خلال ما تم ذكره تبين أن الإمام الترمذي ساعدته حافظته القوية التي منحها الله له، وكذلك وتبحره في علم الحديث، وشيوخه الأعلام الذين أخذ عنهم، واجتهاده على أن يصبح علماً من علماء الحديث المشهورين.

بعد أن تعرفنا على الإمام الترمذي من خلال عرضنا لحياته الشخصية والعلمية، نأتي الأن إلى التعريف بكتابه العلل الصغير.

المطلب الثاني: التعريف بكتابه العلل الصغير:سنتعرف في هذا المطلب على كتاب من كتب العلل الذي يعد من الركائز في هذا العلم، وهو كتاب العلل الصغير للإمام أبي عيسى الترمذي.

الفرع الأول: اسمه وسبب تأليفه

سنتطرق في هذا الفرع إلى ذكر تسمية الكتاب وسبب تأليفه.

اسمه: وعندما كان مجال دراستنا هذه، كتاب العلل الصغير للإمام الترمذي فإنه من الضروري التعريف بأصل الكتاب وذلك لما فيه من فائدة مرجوة لطلاب علم الحديث اليوم فهو بمثابة باب لمعرفة مواضيع ومصطلحات الحديث وهذا لأن صاحبه اجتهد وأصاب وكان حجة في ذلك، فكتاب العلل الصغير أو العلل الصغرى، "فختم كتابه بكتاب صغير في العلل، بين فيه مقاصده، ومصادره ورجاله ومصطلحاته، ومع أن هذا الكتاب مسبوق بجهود متفرقة في علم الدراية، كما هو مسبوق بمقدمة صحيح مسلم، التي حددت مقاصد مسلم ورجاله، وبعض آرائه، رغم كل هذا فإن كتاب العلل الصغير للترمذي جاء أتم وأكمل، وجازلنا أن نعتبره أول مصنف في علوم الحديث، وموضوعاته أشمل وأدق من موضوعات "المحدث الفاصل" للرامهرمزي الذي قيل فيه: أنه أول مصنف في علوم الحديث"[1].

من خلال ماتم ذكره نرى بأن الإمام الترمذي سمى كتابه هذا بالعلل الصغير أو العلل الصغرى وهو كتاب صغير به علم غزير ختم به كتابه الجامع وهو كتاب أتم وأكمل من الكتب التي سبقته حيث بين فيه الترمذي كثير من الأمور المهمة من مقاصد ومصادر ورجال ومصطلحات فهو كتاب غني وثري بالفوائد.

[1]– **شرح علل الترمذي، بن رجب، مرجع سابق، ج1، ص41.**

سبب تأليفه: لقد سبق الإمام الترمذي إلى التصنيف في علم العلل كثير من العلماء، وتبعه آخرون ومن بين ما صنف هذا الإمام في هذا العلم المبارك كتابين: كتاب العلل الكبير وكتاب العلل الصغير، أما العلل الصغير الذي نحن بصدد دراسته فقد نقل ابن رجب في شرحه للعلل الصغير عن الإمام الترمذي سبب تأليفه ووضعه لهذا الكتاب حيث قال: قال أبو عيسى "وإنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحديث لأنا سئلنا عن هذا فلم نفعله زمانا ثم فعلناه لما رجونا فيه من منفعة الناس لأنا قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف ما لم يسبقوا إليه منهم هشام بن حسان وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج وسعيد بن أبي عروبة ومالك بن أنس وحماد بن سلمة وعبد الله بن المبارك ويحي بن زكريا بن أبي زائدة ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم من أهل العلم والفضل صنفوا فجعل الله في ذلك منفعة كثيرة فنرجو لهم بذلك الثواب الجزيل عند الله لما نفع الله به المسلمين فبهم القدوة فيما صنفوا"[1].

ونلاحظ من خلال كلام أبي عيسى الترمذي في تأليفه ووضعه لكتابه العلل الصغير، أنه صنفه لما رأى فيه من منفعة للناس في زمانه، وخاصة لطلاب هذا العلم الطيب.

الفرع الثاني: مكانته

لكتاب العلل الصغير مكانة عظيمة ومنزلة جلية بين كتب هذا الفن فهو كتاب يمتاز بالدقة ويحمل في فحواه علم شريف يعرف بعلم العلل.

كتاب فريد في بابه، تميز به الإمام الحافظ عبد الرحمن بن رجب الحنبلي في موضوعاته وفي أسلوبه، وهو شرح لأول مصنف في أصول انتقاد الحديث، وهو كتاب العلل الصغير للترمذي ثم هو كتاب فريد في تقرير أصول علم العلل، اشتمل في ثناياه على فوائد لا يستغني عنها ولا يرسخ طالب الحديث في هذا العلم ما لم يحفظ هذا

[1] – **العلل الصغير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: 279هـ)، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون، لاط، لا س ن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ص 738.**

الكتاب، ويستظهره عن ظهر قلب، إنه جزء من شرح كبير ل "جامع الترمذي" تلف وفقد، لكن الله عزوجل حفظ هذا الجزء كرامة منه لطلاب العلم عامة، ولطلاب الحديث خاصة، وقد قام الدكتور نور الدين عتر بتحقيقه والعناية به[1].

نلاحظ هنا من خلال هذا الكلام أن لكتاب العلل الصغير فوائد لطالب العلم لا يستغنى عنها فهو منة من الله لطلاب العلم وخاصة طلاب الحديث فهو كتاب امتاز به صاحبه أبي عيسى عن غيره خاصة في الموضوعات والأسلوب.

الفرع الثالث: مقاصد الكتاب

ذكر مقاصد كتاب العلل الصغير للإمام الترمذي كل من الإمامين ابن رجب في كتابه شرح علل الترمذي، والإمام نور الدين عتر في كتابه الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، نذكرها بعد النظر في الكتابين كما يلي:

أ. بين الإمام الترمذي أن الأحاديث المذكورة في كتابه معمول بها كلها ما عدا حديثين[2]، حَدِيث بن عَبَّاس أَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم جمع بَين الظّهْر وَالْعصر بِالْمَدِينَةِ وَالْمغْرب وَالْعشَاء من غير خوف وَلَا سفر وَلَا مطر وَحَدِيث النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَنه قَالَ إِذا شرب الْخمر فاجلدوه فَإِن عَاد فِي الرَّابِعَة فَاقْتُلُوهُ[3].

ب. أخذا ما ذكره من الفقه والصناعة فذكر أسانيده بالمذاهب الفقهية وأقوال الأئمة المتبوعين التي ذكرها في الجامع وذكر أخذه لعلوم الصنعة من العلل، والكلام في الرجال والتاريخ، وقد ذكر أنه أخذه مما ناظر

---

[1] – موقع مكتبة دار السلام، daralsalm.com، بتاريخ 4 جوان 2021، 15: 54.

[2] – شرح علل الترمذي، ابن رجب، مرجع سابق، ج1، ص42.

[3] – العلل الصغير، محمد بن عيسى الترمذي، مرجع سابق، ص736.

فيه البخاري والدارمي وأبا زرعة ومن كتب تاريخ الرجال، وهو بذلك يبين قوة ما احتواه كتابه من هذه الأمور بسبب قوة مراجعه فيها والإتفاق على اعتمادها لدى العلماء.

ت. علوم الرجال: وقد بين قواعد هامة في ذلك، وهي تنحصر في مشروعية الجرح والتعديل، وأقسام الرجال وأحكامهم، بينها نظراً لأنه تكلم في الرجال وضعف أحاديث كثيرة بسبب الطعن في رواتها.

1- أما مشروعية الجرح والتعديل، فقد رد على من أنكر كلام المحدثين في الرواة وبيان أحوال رجال الحديث، واستدل بإفاضة على مشروعية الجرح والتعديل، بعمل الأئمة والاستدلال العقلي والشرعي، ثم ذكر طائفة من أقوال السلف تشتمل على جرح الرواة وتعديلهم[1].

2- وقسم ابن رجب الرواة فيه إلى أربعة أقسام:

أ- قوم من الثقات الحفاظ الذين يندر الخطأ في حديثهم.

ب- قوم من الثقات الذين يكثر الغلط والخطأ في حديثهم.

ت- قوم من جلة أهل العلم غلب عليهم الخطأ والوهم فلا يحتج بحديثهم إذا انفردوا.

ث- قوم من المهتمين وأصحاب الغفلة، وهؤلاء لايحتج بهم.

وفي الكلام عن الرواة ركز الإمام الترمذي على تفاوت الحفاظ في الضبط وأثر ذلك على رواياتهم وهذا لب علم العلل[2].

ث . التحمل والأداء: وقد بين فيه:

أ. الرواية بالمعنى: فحكى جوازها عن أهل العلم بشرط إقامة الإسناد وحفظه، والإتيان بالمعنى دون تغيير فيه، ثم أشار إلى تفاصيل العلماء في الرواية وأن خيرهم من يروي الحديث بلفظه، أو بما يقرب منه ثم من يروي بالمعنى.

---

[1]- **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، نور الدين عتر، مرجع سابق، ص 50.**

[2]- **شرح علل الترمذي، ابن رجب، مرجع سابق، ج1، ص42.**

ب. جواز التحمل بالعرض، وهو (القراءة على الشيخ) وجواز التحمل بالسماع منه، وذكر أن كلا منهما جائز عند أهل الحديث.

ت. كيفية الأداء لمن تحمل بالعرض وأنه يجوز له عند الرواية أن يقول، حدثنا وأن يقول أخبرنا عند أكثر أهل العلم، أن من أهل العلم من يمنع الرواية بكلمة (حدثنا) ويخصها بالسماع من الشيخ.

ث. الإجازة، وقد ذكر الخلاف في جواز التحمل بها قال: (وقد أجاز بعض أهل العلم الإجازة، إذا أجاز العالم لأحد أن يروي لأحد عنه شيئاً من حديثه فله أن يروي عنه. حدثنا محمود بن غيلان حدثنا وكيع عن عمر أن بن حدير عن أبي مجاز عن بشير بن نهيك قال: كتبت كتاباً عن أبي هريرة، فقلت: أرويه عنك؟ قال نعم).

فروى عدداً من الآثار في جوازها، ثم ذكر مذهب المانعين فقال:(قال علي_ يعني بن عبد الله المديني_ سألت يحي بن سعيد عن حديث ابن جريج عن عطاء الخرساني؟ فقال: ضعيف، فقلت إنه يقول: أخبرني! فقال: لا شيء، إنما هو كتاب دفعه إليه).انتهى.

وقد انتهى هذا الخلاف في عصور المتأخرين وعملوا بالإجازة وتساهلوا فيها، حفظاً لبقاء سلسلة الإسناد.

- تنبيه على اختلاف العلماء في جرح بعض الرجال وتعديلهم وفي غير ذلك من مسائل العلم[1]، وفي هذه إشارة منه إلى أن صاحب الكتاب (أي الإمام الترمذي) قد يأخذ عن رجل ضعيف عند غيره ولكنه ثقة عنده[2]، فلفت نظر القارئ ليتحرى ولا يعترض على الترمذي، ويفيد هذا في الدفاع عن الترمذي، والجواب عما يتهم به من التساهل[3].

ج. تكلم الترمذي عن المرسل وحكمه واختلاف العلماء في قبول المراسيل.

---

[1]– **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، نور الدين عتر، مرجع سابق، ص 51–52.**

[2]– **شرح علل الترمذي، ابن رجب، مرجع سابق، ج1، ص42.**

[3]– **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، نور الدين عتر، مرجع سابق، ص 52.**

ح. تكلم عن اصطلاح الحسن في كتابه وحدد مفهومه له وكذلك ما اشتق منه.

خ. تكلم عن الغريب وأنواعه وتكلم عن زيادة الثقة في المتن والإسناد.

هذه هي مقاصد الترمذي في كتابه العلل وعند كل مقصد من هذه المقاصد يذكر الترمذي جملة من الأخبار المسندة.

وهذه المقاصد تخدم حديث الثقات وتلقي ضواء باهراً على كتاب الترمذي المعلل فكانت بهذا داخلة في علم العلل وهي بلا شك البواكير النظرية لهذا العلم[1].

[1] – شرح علل الترمذي، ابن رجب، مرجع سابق، ج1، ص43.

المطلب الثالث: تعريف الحديث وأقسامه

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى التعريف بالحديث وأقسامه

الفرع الأول: تعريف الحديث

أولاً: الحديث لغةً:

جاء في لسان العرب لابن منظور: "(حدث) الحَدِيثُ نقيضُ القديم والحُدُوث نقيضُ القُدْمةِ حَدَثَ الشيءُ يَحْدُثُ حُدُوثاً وحَداثةً وأَحْدَثه هو، فهو مُحْدَثٌ وحَديث وكذلك اسْتَحدثه و أَخذني من ذلك ماقَدُمَ وحَدُث ولا يقال حَدُث بالضم إلاَّ مع قَدُم كأَنه إتباع"[1].

وجاء في مختار الصحاح لزين الدين محمد بن أبي بكر الرازي: "حدث: (الْحَدِيثُ) الْخَبَرُ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، وَجَمْعُهُ (أَحَادِيثُ) عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ"[2].

ثانياً: الحديث اصطلاحاً:

قال عبد الله بن يوسف الجديع في تحرير علوم الحديث: هو"ما أضيف إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة"[3].

1- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور (ت: 711هـ)، ط3، 1414هـ، دار صادر، بيروت، لبنان، ج2، ص131.

2- مختار الصحاح، زين الدين محمد بن أبي بكر الرازي (ت: 666هـ)، ت: يوسف الشيخ محمد، ط5، 1420هـ، 1999م، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، صيدا، بيروت، ص68.

3- تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، ط1، 1424 هـ، 2003 م، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ج1، ص17.

قال شمس الدين محمد السخاوي في كتابه الغاية في شرح الهداية في علم الرواية: "في الاصطلاح ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولا أو فعلا أو تقريرا أو صفة، حتى الحركات والسكنات في اليقظة والنوم"[1].

ويدخل في هذا الحد: **الحديث القدسي**: "وهو ما أخبر الله تعالى به نبيه بإلهام، أومقام، فأخبر الرسول عليه الصلاة والسلام عن ذلك المعنى بعبارة من نفسه"[2]، ويسمى أيضاً: (الحديث الرباني) و(الحديث الإلهي)"[3].

فالحديث القدسي هو حديث قولي؛ أي يدخل في أقوال النبي صلى الله عليه وسلم، ونسب إلى الرب أو الإله لتأكيد أن معانيه من عند الله عز وجلّ، ومنه أصبح له قداسة توجب مزيد عناية.

ثالثاً: تعريف المحدث:

أ- **المحدث لغةً**: قال أحمد مختار عبد الحميد عمر في معجم اللغة العربية المعاصرة: حدَّثَ يحدِّث، تحديثًا، فهو محدِّث، والمفعول محدَّث (للمتعدِّي)، حدَّث الشخص: روى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم.

1- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، شمس الدينمحمد السخاوي (ت: 902هـ)، ت: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، ط1، 2001م، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الجيزة، مصر، ص61.

2- الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي (ت: 1031هـ)، ت: عبد القادر الأرناؤوط وطالب عواد،لا ط، لا س ن، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ص6.

3- مصطلح الحديث، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: 1421هـ)، ط1، 1415 هـ، 1994 م، مكتبة العلم، القاهرة، ص5.

وقال: "حدث: مُحدِّث [مفرد]: اسم فاعل من حدَّثَ؛ راوي أحاديث النبي محمد صلى الله عليه وسلم "تزخر المكتبات بكتب الرواة والمحدِّثين"[1].

ب- **المحدث اصطلاحاً**: فالمحدِّث: "هو: من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية، ويطلع على كثير من الروايات، وأحوال رواتها"[2].

خلاصة:

أن الحديث في مصطلح المحدثين متفق عليه عند جميع العلماء الذين تعرضوا له بالتعريف على أنه ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية، مع بعض الزيادات الطفيفة التي تصب في نفس الموضوع من هذا وذاك، بما فيه الحديث القدسي؛ وهو الحديث الذي ينسبه النبي صلى الله عليه وسلم إلى رب العزة جل في علاه.

لكن يعترض على هذا الحد على غرار كل الحدود المنطقية؛ أن القرآن قاله النبي صلى الله عليه وسلم، ولا يدخل في الحديث النبوي القولي، لكن القرينة الذهنية عند المسلم أن القرآن كلام الله لفظاً ومعنى، والنبي صلى الله عليه وسلم مجرد ناقل له، وأن القرآن محفوظ من تغيير ألفاظه بحفظ الله أما الحديث فمحفوظ بحفظ الأمة له، عن طريق ابتكار علم الحديث، وبذل الجهد في تمييز خبثه الدخيل عليه، ولهذا نتطرق لأنواع الحديث حسب درجة الصحة وشروطها.

1- معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر، مرجع سابق، ج1، ص453_455.

2- تيسير مصطلح الحديث، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، ط10، 1425هـ، 2004م، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ص19.

الفرع الثاني: أقسام الحديث من حيث الصحة والضعف

يتم معرفة صحة الحديث وضعفه من خلال سلسلة رواة الحديث الموصلة إلى متنه، كما يمكن معرفة خطأ أحد رواة السند من خلال ضبط المتن، وعلى هذا يتم تقسيم الأحاديث عدة تقسيمات أشهرها القسمة الثلاثة: الصحيح والحسن والضعيف:

أولاً: شروط صحة الحديث وضعفه عند المحدثين:

أ- شروط صحة الحديث:

المحدثون يعرفون الحديث الصحيح بذكر شروط الصحة، مثل قول ابن الصلاح في تعريفه للصحيح: "هُوَ الْحَدِيثُ الْمُسْنَدُ الَّذِي يَتَّصِلُ إِسْنَادُهُ بِنَقْلِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ عَنِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ إِلَى مُنْتَهَاهُ، وَلَا يَكُونُ شَاذًّا، وَلَا مُعَلَّلًا"[1].

فذكر شروط الصحة خمسة:

1- اتصال السند: أي كل راو يأخذ الحديث ممن فوقه بالاتصال به.
2- عدالة الرواة: بأن يكون مسلماً صادقاً، بعيد عن التهمة والتعصب للبدعة.
3- الضبط: بحفظ ما سمع من شيخه؛ حفظ ذهن أو حفظ كتاب.
4- عدم الشذوذ: بأن يأتي بما يخالف الصحيح الثابت.
5- عدم العلة: والعلة خطأ في السند أو المتن يعتري حديث الثقات خاصة.

وهناك بعض المحدثين يجعلون الشرطين الرابع والخامس من مقتضيات الضبط فلا يذكرنها، ومن ذكرها برر بأن الراوي الثقة يخطئ.

1- معرفة أنواع علوم الحديث ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، أبوعمرو عثمان بن عبد الرحمنالمعروف بابن الصلاح (ت: 643هـ)، ت: نور الدين عتر، لا ط، 1406هـ -1986م، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ص 11_12.

الصحيح لذاته: "خبرُ الآحادِ: وهو ما ينطبق عليه شروط الصحة الفائتة، والثَّاني الصحيح لغيره: وهو رواية المقبول الذي خف ضبطه، إنْ وُجِدَ ما يَجْبُرُ ذلكَ القُصور ككثرة الطرق"[1].

ب. **الحديث الضعيف**: هو: "كُلُّ حَدِيثٍ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ صِفَاتُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَلَا صِفَاتُ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ الْمَذْكُورَاتُ فِيمَا تَقَدَّمَ، فَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ"[2].

أي لم تحقق فيه الشروط الخمسة للصحة؛ بانتفاء اتصال السند بالإنقطاع الجلي أو الخفي، أو انتفاء عدالة الرواة بالكفر والبدعة والكذب والتهمة، أو انتفاء الضبط بالغفلة والخطأ الكثير والفاحش، أو وجود شذوذ للراوي، أو وجود علة قادحة في صحة الحديث.

ولهذا يتنوع الضعيف إلى أقسام كثيرة، قد أوصلها بنُ حِبَّانَ إلى تسعة وأربعين قِسْمًا في كتابه. وذلك حسب فقد هذه الشروط جزئياً أو كلياً.

ثانياً: شروط صحة الحديث وضعفه عند الإمام الترمذي

الإمام الترمذي لم يذكر شروط صحة الحديث مجتمعة في تعريف أو خطة، لكنه يذكرها في سياقها الذي يتطلبه المقام، وهي لا تخرج عن الشروط الخمسة العامة التي يذكرها المحدثون في تعريفهم للصحيح أو سبب ضعف الحديث، ومنها:

قوله في العلل الصغير عند حديثه على جَوَاز الحكم على الرِّجَال والأسانيد: "إِنَّمَا أَرَادوا عندنَا أَن يبينوا ضعف هَؤُلَاءِ لكَي يعرفوا، لِأَن بَعضهم من الَّذين ضعفوا كَانَ صَاحب بدعة،

1– أنظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي،ط1، 1422هـ، مطبعة سفير، الرياض، السعودية، ص67_68.

2– معرفة أنواع علوم الحديث ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، ابن الصلاح،مصدر سابق، ص 41.

وَبَعْضهمْ كَانَ مُتَّهمًا فِي الحَدِيث، وَبَعْضهمْ كَانُوا أَصْحَاب غَفلَة وَكَثْرَة خطأ، فَأَرَادَ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّة أَن يبينوا أَحْوَالهم....."[1]

فذكر هنا ضعف الحديث بفقد شرط العدالة بالبدعة والتهمة، وفقد شرط الضبط بالغفلة وكثرة الخطأ.

وقوله في مُقَدّمَة العلل الصغير: "جَمِيع مَا فِي هَذَا الْكتاب من الحَدِيث فَهُوَ مَعْمُول بِهِ وَقد أخد بِهِ بعض أهل الْعلم مَا خلا حديثين: حَدِيث بن عَبَّاس أَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم جمع بَين الظّهْر وَالْعصر بِالْمَدِينَةِ وَالْمغْرب وَالْعشَاء من غير خوف وَلَا سفر وَلَا مطر. وَحَدِيث النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَنه قَالَ: إِذا شرب الْخمر فاجلدوه فَإِن عَاد فِي الرَّابِعَة فَاقْتُلُوهُ. وَقد بَينا عِلّة الْحَدِيثين جَمِيعًا فِي الْكتاب ...."[2]

فذكر هنا موجب التضعيف للحديثين ثبوت العلة فيهما، لكن العلة عند الإمام الترمذي أوسع؛ لأنه أعل حديث ابن عباس "جمع بَين الظّهْر وَالْعصر..."في سننه[3] بضعف حفظ الراوي وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ، وأعل حديث "إِذا شرب الْخمر فاجلدوه فَإِن عَاد..." في سننه[4] بأنه منسوخ.

1- العلل الصغير، محمد بن عيسى الترمذي، مصدر سابق، ص739.

2- العلل الصغير،محمد بن عيسى الترمذي –المصدر السابق، ص 736.

3- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي أبو عيسى (ت: 279هـ)

ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ط2، 1395 هـ -1975 م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ج3، ص218.

4- سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، ت: إبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، المصدر السابق، ج4، ص48.

كما قال الإمام الترمذي في العلل عن مصادر التعليل في سننه: "وَمَا كَانَ فِيهِ من ذكر الْعِلَل فِي الْأَحَادِيث وَالرِّجَال والتاريخ فَهُوَ مَا استخرجته من كتب التَّارِيخ، وَأَكْثر ذَلِك مَا ناظرت بِهِ مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل..."[1]

وأشار هنا إلى العلة وكيفية الوصول إليها بالمناظرة والبحث لخفائها.

أما شرط الخلو من الشذوذ فلم يذكره الإمام الترمذي إلا في حده للحديث الحسن.

ثالثاً: الحديث الحسن عند الإمام الترمذي:

الإمام الترمذي أصل في معرفة هذا القسم من الحديث، لأنه أول من جعل الحسن كاصطلاحه وعرفه، ورغم تعريفه له فقد تنازع المحدثون كثيراً في فهم مقصده، ونحن نورد

قَالَ أَبُو عِيسَى: "وَمَا ذكرنَا فِي هَذَا الْكتاب حَدِيث حسن فَإِنَّمَا أردنَا بِهِ حسن إِسْنَاده عندنَا: كل حَدِيث يرْوى لَا يكون فِي إِسْنَاده من يتهم بِالْكَذِبِ، وَلَا يكون الحَدِيث شاذاً، ويروى من غير وَجه نَحْو ذَاك؛ فَهُوَ عندنَا حَدِيث حسن"[2]

إذا الحسن عند الإمام الترمذي هو ما كان إسناده حسن، ثم فسر حسن الإسناد بتوفر ثلاثة أوصاف فيه، وهي:

وفسر حسن الإسناد بما يلي:

1- لا يكون في إسناده متهم بالكذب: كلما كان في إسناده متهم فليس بحسن.
2- ولا يكون شاذاً: ألا يكون مخالفاً للأحاديث الصحيحة.

1- العلل الصغير، محمد بن عيسى الترمذي، مصدر سابق، ص738.

2- العلل الصغير، محمد بن عيسى الترمذي، المصدر السابق، ص758.

3- ويروى من غير وجه نحوه: يعني أن يروي معنى ذلك الحديث من وجوه أخر عن النبي صلى الله عليه وسلم بغير ذلك الإسناد.

فعلى هذا الحديث الذي يرويه الثقة الذي كثر غلطه، أو وهمه إذا لم يكن متهماً، كان حسن الحديث بشرط أن لا يكون شاذاً، وروي من وجوه متعددة.

وقد أفسد هذا التعريف واضطرب الناس في فهمه بسبب جمع الترمذي في سننه بين الحسن والصحيح، وبين الحسن والغريب؛ فالحسن دون الصحيح، فكيف يجتمع الحسن والصحة؟ كما أن الغريب يقتضي التفرد وشرط الحسن أن يروي من وجوه متعددة، فكيف يجتمعان؟

ولذا اضطر أهل الحديث لدرء هذا التعارض للدفاع عن الترمذي بإسقاط بعض ما اشترطه للحسن، كقول ابن حجر: وأما الترمذي: "فلا ينسب إلى الغفلة؛ لأنه يستعمل الحسن لذاته في المواضع التي يقول فيها: ((حسن غريب)) ونحو ذلك"[1].. فأسقط شرط تعدد الطرق عنده. وتبعه على ذلك الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة.[2]

ولهذا لم يحل هذا اللغز إلى يوم الناس هذا، وكل أدلى بدلوه ولم يقنع، لكن الذي تطمأن إليه النفس وتجبه الأمانة أن لا نهمل شروط الإمام الترمذي ومقصده من الحسن.

1- النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، ت: ماهر ياسين الفحل، ط1، 1428 هـ، 2007 م، مكتبة الرشد ناشرون، ج1، ص234.

2- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني،ط1، 1412 هـ، 1992 م، دار المعارف، الرياض،المملكة العربية السعودية، رقم: 764، ج2، ص185.

الفرع الثالث: أقسام الحديث عند المحدثين من حيث عدد رواة طبقاته

أولاً: الحديث المتواتر:

أ- المتواتر لغةً:

وتر: متواتر [مفرد]: اسم فاعل من تواتر[1].

ب- المتواتر اصطلاحاً:

المتواتر ما نقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة، بأن يكونوا جمعاً لا يمكن تواطؤهم على الكذب على مثلهم، من أوله إلى آخره؛ ولذا كان مقيدًا للعلم الضروري وهو الذي يضطر إليه الإنسان بحيث لا يمكنه دفعه، ويجب العمل به من غير بحث عن رجاله، ولا يعتبر فيه عدد معين في الأصح.

ثم المتواتر قسمان: لفظي وهو ما تواتر لفظه، ومعنوي وهو ما تواتر القدر المشترك فيه. وللأول أمثله كثيرة منها حديث: "من كذب عليَّ متعمدًا ... " رواه نحو المائتين وحديث الحوض، رواه خمسون ونيف وحديث المسح على الخفين رواه سبعون، وحديث رفع اليدين في الصلاة رواه نحو الخمسين وسوى ذلك مما ساقه في التدريب.

وللثاني أمثلة أيضًا فمنه أحاديث رفع اليدين في الدعاء فقد رُوي عنه – صلى الله عليه وسلم– نحو مائة حديث فيه رفع يديه في الدعاء، لكنها في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك فيها، وهو الرفع عند الدعاء تواتر باعتبار المجموع"[2].

---

[1] – **معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل، مرجع سابق، ج3، ص2396.**

2– قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: 1332هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص146_147.

ثانياً: حديث الآحاد وأقسامه:

أ- **الآحاد لغةً:**

" أما الْآحَاد فَهُوَ مَا انْفَرد بروايته واحدٌ"[1].

ب- **الأحاد اصطلاحاً:**

فقد عرفه الخطيب البغدادي بقوله: "خبر الآحاد: هو ما قصر عن صفة التواتر، ولم يقطع به العلم وإن روته الجماعة"[2].

وقال الإمام ابن حجر: "ما لَمْ يَجْمَعْ شُروط المتواتِرِ"[3].

ت- تقسيم حديث الآحاد:

وينقسم الآحاد حسب رواة كل طبقة كذلك إلى ثلاثة أقسام: مشهور وعزيز وفرد:

المشهور: "هُوَ مَا رَوَاهُ عدد فَوق الْإِثْنَيْنِ إِلَى جمَاعَة من الصَّحَابَة وَلم يفد بِمُجَرَّدِهِ الْعلم فَهُوَ مباين للمتواتر خلافًا لِابْنِ الصّلاح إِذْ جعله أَعم مِنْهُ، وَهُوَ المستفيض على رَأْي جمَاعَة من أَئِمَّة الْفُقَهَاء وَقيل المستفيض يكون عدد طَرَفَيْهِ ووسطه سَوَاء وَالْمَشْهُور أَعم من ذَلِك وَيُطلق الْمَشْهُور أَيْضا على مَا اشْتهر على الْأَلْسِنَة مُطلقًا".

العزيز: "هُوَ مَا لم يروه أقل من اثْنَيْنِ عَن أقل مِنْهُمَا بِأَن رَوَاهُ اثْنَان عَن كل من اثْنَيْنِ وَهَكَذَا إِلَى صحابيين أَو رَوَاهُ عَن كل من الصحابيين اثْنَان وَعَن كل مِنْهُمَا اثْنَان ثمَّ عَن كل من هذَيْن الْإِثْنَيْنِ اثْنَان وَهَكَذَا وَإِن ورد فِي بعض الْمَوَاضِع من سَنَد كل وَاحِد مِنْهُمَا رِوَايَة أَكثر

1- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد الزَّبيدي، مرجع سابق، ج1، ص20.

2- تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مرجع سابق، ج1، ص45.

3- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر،ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، ص55.

من اثْنَيْنِ عَن أحد اثْنَيْنِ وَجَمَاعَة آخَرين عَن الآخر، وَلَيْسَ شَرطه شرطاً للصحيح خلافًا لمن زَعمه"[1].

أما الفرد: وهو محل بحثنا عموماً، ودراستنا في المطلب التالي خصوصاً:

1– قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي الحنفي رضي الدين المعروف بـ ابن الحنبلي (ت: 971هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط2، 1408هـ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ج1، ص46_47.

المبحث الأول: الفرد عند المحدثين

المطلب الأول: الحديث الفرد عند المحدثين والإمام الترمذي وأقسامه

المطلب الثاني: العلاقة بين الغريب والفرد وحكمهما عند المحدثين

المطلب الثالث: الحديث الغريب عند الإمام الترمذي وأهمية التفرد عنده

المبحث الأول: الفرد عند المحدثين

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى نوع من أنواع علوم الحديث، وهو الحديث الفرد، عند المحدثين، وقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول: الحديث الفرد عند المحدثين والإمام الترمذي وأقسامه، والمطلب الثاني: تحدثنا فيه عن العلاقة بين الغريب والفرد وحكمهما عند المحدثين، وفي المطلب الثالث: تحدثنا عن الحديث الغريب وأهمية التفرد عند الإمام الترمذي:

المطلب الأول: الحديث الفرد عند المحدثين والإمام الترمذي وأقسامه

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الحديث الفرد عند بعض أئمة الحديث وعند الإمام الترمذي بصفة خاصة.

الفرع الأول: الحديث الفرد عند المحدثين

سنتعرف من خلال هذا الفرع إلى تعريف الحديث الفرد عند أئمة الحديث

أولاً: الفرد لغةً:

جاء في معجم مقاييس اللغة: "فرد: الفاء والراء والدال أصل صحيح يدل على وحدة، من ذلك الفرد وهو الوتر"[1].

1- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت: عبد السلام محمد هارون، لا ط، 1399هـ - 1979م، دار الفكر، دمشق، سورية، ج4، ص500.

ثانياً: الفرد اصطلاحاً:

معظم من تعرّض للكلام حول الحديث الفرد من المحدّثين لم يتعرّض له بتعريف خاص، وفق صناعة الحدود عند أغلب المحدّثين، ربمّا بسبب عدم جدوى ذلك لكثرة وجوه التفرّد التي تفهم من السياق عند المحدثين.

والقليل الذي حدّ الفرد لا يسلم من الاعتراض:

فأول من عرّف الفرد هو أبو حفص الميانشي[1] بقوله: "أما المفرد؛ فما انفرد بروايته بعض الثقات عن شيخه، دون سائر الرُّوَاة عن ذَلِكَ الشيخ".

ولا يخفى الاعتراض عليه بأن قصره على تفرد الثّقات، ولم يعتبر تفرد الضعفاء رغم اطلاقات الأئمة المتقدمين بالتفرد عند الضعفاء.

وعرّفه ابن حجر، بقوله: "والرَّابِعُ: الغَرِيبُ؛ وهُو: ما يَتَفَرَّدُ بِروايَتِهِ شَخْصٌ واحِدٌ في أَيِّ مَوْضِعٍ وَقَعَ التَّفَرُّدُ بِهِ مِنَ السَّنَدِ ..."[1]

1- هو: عمر بن عبد المجيد بن عمر بن حسين القرشي، أبو حفص الميانشي: شيخ الحرم بمكة. انتقل إليها من بلده " ميانش " من قريش المهدية بإفريقية، وحدث بمصر في طريقه إلى مكة، من تآليفه " كراس " في علم الحديث سماه " مالا يسع المحدث جهله " ... توفي بمكة"، وقال الذهبي عنه: "شيخ الحرم، حدَّث عَنِ القاضي أَبِي المظفَّر مُحَمَّد بْن عَلِيّ بْن الْحُسَيْن الشَّيْبَانِيّ الطبري، وأَحْمَد بْن مَعَد الإقليشيّ، ومُحَمَّد بْن عَلِيّ المازريّ، وأبي طاهر السِّلَفيّ..... وكان محدِّثًا متقِنًا صالحًا، صنَّف جزءًا فِي " ما لا يسع المحدث جهله " . الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: 1396هـ)، ط15، مايو 2002 م، دار العلم للملايين، ج5، ص53، وكتاب تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، ت: الدكتور بشار عوّاد معروف، ط1، 2003 م، دار الغرب الإسلامي، ج12، ص736.

والمشهور أنّ ابن حجر عنده الغريب مرادف للفرد على ما سيأتي في فرعه، ولهذا اعتبرناه تعريفا للفرد، ولا يخفى خلل هذا التعريف لاقتصاره على التفرّد في السّند.

وعرفه أبو شُهبة بقوله :"في الاصطلاح هو الحديث الذي تفرّد به راويه ...."[2].

رغم أنّ هذا التعريف أعمّ بشمله تفرّد الثّقات والضّعفاء، لكن تعريفه يوحي بأنّ التفرّد يكون بحديث كامل مستقل، فقصّر من ناحية أنه لم يدخل تفرّد الرّاوي بزيادة، إلا إذا كان يقصد أن الزيادة بمثابة حديث مستقل.

ونحوه تعريف الشيخ عبد الله الجديع في كتابه "تحرير علوم الحديث" إذ يقول: "الحديث الغريب؛ تعريفه: هوَ الحديث الذي ينفرد بروايته راوٍ واحد، ويسمى: الفرْد"[3].

قال الشيخ نور الدين عتر: "الحديث الفرد: هو الحديث الذي تفرد به روايه بأي وجه من وجوه التفرد"[4]

وعلى هذا الحد كثير من المؤلفين المدونين للمصطلح الحديثي من المعاصرين، ربمّا لأنهم رأوه أقرب للحد الجامع، ولو أنه لا يفيد المبتدي لأنه يحتاج لشرح وجوه التفرّد، فيرجع الدور.

1- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، ت: نور الدين عتر، ط3، 1421 هـ، مطبعة الصباح، دمشق، سورية، ج1، ص50.

2- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت: 1403هـ)، دار الفكر العربي، تاريخ الإضافة: 14 نوفمبر 2010م، ص 369.

3- تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مرجع سابق، ج1، ص47.

4- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ط3، 1418هـ -1997م، دار الفكر، دمشق، سورية، ص399.

الفرع الثاني: أقسام الفرد عند المحدثين

معظم المحدثين عرّفوا الفرد من خلال التعرض إلى ذكر أقسامه:

أولاً: تقسيم الإمام الحاكم النيسابوري:

عرف الفرد في كتابه معرفة علوم الحديث فقال: "ذكر النوع الخامس والعشرين من علم الحديث هذا النوع منه معرفة الأفراد من الأحاديث وهو على ثلاثة أنواع:

فالنوع الأول: منه معرفة سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتفرد بها أهل مدينة واحدة عن الصحابي.

والنوع الثاني: من الأفراد أحاديث يتفرد بروايتها رجل واحد عن إمام من الأئمة.

فأما النوع الثالث: من الأفراد فإنه أحاديث لأهل المدينة تفرّد بها عنهم أهل مكة مثلاً وأحاديث لأهل مكة ينفرد بها عنهم أهل المدينة مثلاً وأحاديث ينفرد بها الخراسانيون، عن أهل الحرمين مثلاً، وهذا نوع يعزو جوده وفهمه"[1].

من خلال تقسيم الحاكم للحديث الفرد تبين أنه على ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: هو ما تفرّد به أهل بلد معين على صحابي معين.
- القسم الثاني: هو ما تفرّد به راو واحد عن شيخ واحد.
- والقسم الثالث: هو ما تفرّد به أهل بلد معين عن رواة بلد أخر ولم يشاركهم فيهم سواهم.

1- معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ)، ت: السيد معظم حسين، ط2، 1397هـ، 1977م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص96_99_100.

ثانياً: تقسيم الإمام ابن الصلاح:

قال في النوع السابع عشر: معرفة الأفراد:

"الأفراد منقسمة إلى ما هو فرد مطلقا، وإلى ما هو فرد بالنسبة إلى جهة خاصة.

أمّا الأول: فهو ما ينفرد به واحد عن كل أحد، ومثاله حديث النيات، وقد سبقت أقسامه وأحكامه قريباً.

وأما الثاني: وهو ما هو فرد بالنسبة، فمثل ماينفرد به ثقة عن كل ثقة، وحكمه قريب من حكم القسم الأول، ومثلما يقال فيه: "هذا حديث تفرّد به أهل مكة، أو تفرّد به أهل الشام، أو أهل الكوفة، أو أهل خراسان، عن غيرهم. أو لم يروه عن فلان غير فلان، وإن كان مروياً من وجوه عن غير فلان، أو تفرّد به البصريون عن المدنيين، أو الخراسانيون عن المكيين، وما أشبه ذلك، ولسنا نطول بأمثلة ذلك فإنه مفهوم دونها"[1].

من خلال تقسيم الإمام ابن الصلاح للحديث الفرد تبيّن أنه على قسمين:

- القسم الأول: الفرد المطلق، هو ما تفرّد كل راوٍ في سلسلة السند عن الشيخ الذي أخذ عنه إلى آخر السلسلة، ومثاله حديث النيات، مع ملاحظة أنّ المحدّثين لا ينزلون حكم التفرّد على الصحابي المتفرّد بحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم.
- القسم الثاني: الفرد النسبي، يكون التفرّد فيه ليس على إطلاقه بل يكون بنسبة إلى جهة خاصّة يكون عن ثقة مثلاً أو عن أهل بلد معين أو تفرد به راوٍ في طبقة من طبقات السند.

1- معرفة أنواع علوم الحديث ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، ابن الصلاح، مصدر سابق، ص88_89.

واعترض مغلطاي على ابن الصلاح بأنّه لم يتابع الحاكم على قسمته رغم التزامه بذلك فتعجّب ابن حجر من اعتراضه[1]، وبين أن قسمة ابن الصلاح هي تقسيم لأنواع الحاكم. وبهذا استقر هذا الأمر على تقسيم ابن الصلاح للحديث الفرد لاستيعابه وايجازه.

الفرع الثالث: الفرد وأقسامه عند الإمام الترمذي

أولاً: تعرض الإمام الترمذي للفرد:

لم يستعمل الترمذي مصطلح "الفرد" كمسمى لنوع من الحديث فضلاً عن تعريفه، وإنما استعمل بعض العبارات كالتي جعلها ابن الصلاح دالة على الفرد النسبي، عندما قال: "مثلما يقال فيه: تفرد به أهل مكة، أو تفرد به أهل الشام، أو أهل الكوفة، أو أهل خراسان، عن غيرهم. أو لم يروه عن فلان غير فلان، وإن كان مروياً من وجوه عن غير فلان، أو تفرد به البصريون عن المدنيين، ...."

كقول الإمام الترمذي عقب حديث عَائِشَةَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ»

قال بعده: «هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ»[2]

1- أنظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط1، 1404هـ، 1984م، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ص703.

2- سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر، مصدر سابق، ج2، ص11.

وكقول الإمام الترمذي عقب حديث المسْتَحَاضَةِ: «تَدَعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَتَصُومُ وَتُصَلِّي»

قال: "هَذَا حَدِيثٌ قَدْ تَفَرَّدَ بِهِ شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي اليَقْظَانِ"[1]

إلى غير ذلك من العبارات.

ونلاحظ هنا أن الإمام الترمذي يستعمل كثيراً لفظ "التفرد" فهل هذا مرادف لمصطلح "الفرد" أو معناه للتساوي بينهما ونقول إن الترمذي تحدث عن الحديث الفرد؟ هذا يحتاج للدراسة الآتية:

ثانيا: التفريق بين الفرد والتفرّد:

هناك الكثير من أهل الاصطلاح وخاصة المتأخرين يفسرون اصطلاحهم الفرد بالتفرد، كقول الدكتور حمزة المليباري: "يراد بالتفرّد: أن يروي شخص من الرُّوَاة حديثاً دون أن يشاركه الآخرون"[2]. فعرف التفرد بتعريف الفرد.

ومثله الدكتور أبو بكر كافي عندما قال: "حقيقة التفرد: هو أن يروي شخص من الرواة حديثاً دون أن يشاركه الآخرون، وهو ما يقول فيه المحدثون النقاد "حديث غريب" أو "تفرّد به فلان" أو "هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه" أو "لا نعلمه يروي عن فلان إلا من

1- سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر، مصدر سابق، ج1، ص220.

2- الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، الدكتور حمزة المليباري، ط2، 1422هـ، 2001 مصدر الكتاب: ملتقى أهل الحديث، ص20.

حديث فلان" فالحديث الذي يتفرد به الراوي ولا يشاركه فيه غيره يسمى غريباً ويقابله المشهور"[1].

وقد أشار الدكتور مباركية لجعل المتأخرين التفرد مطابقاً للفرد باصطلاحهم، فقال تحت عنوان "الفرق بين التفرد والحديث الفرد":

"ولما كان معظم كلام المحدثين عن الحديث الفرد يتمحور حول الفرد المطلق والفرد النسبي، وفي هذه الحالة يختلف عن التفرّد؛ فالتفرّد حالة عامّة؛ لأن الثّقة عندما يخالف الثقات فينتج عن هذه المخالفة الحديث الشاذ، وإذا كان الضعيف يخالف الثقة فينتج عن هذا الحديث المنكر، وإذا زاد الراوي الثقة زيادة تفرد بها عن باقي الرواة يدخل في هذه المخالفة زيادة الثقة، وإذا كان المتفرد بالحديث لم يشاركه أحد سنداً ومتناً كان الحديث فرداً مطلقاً، وإذا كان التفرد حصل في جزء الإسناد أو في جزء من متنه كان التفرد نسبياً، وهكذا فالتفرد عام يحوي جميع هذه الجزئيات"[2]

لكن نلاحظ أنّ من صنعوا مصطلح الفرد جعلوه حالة عامة، حتى أدخلوا فيه زيادة الثقة، وقالوا: تعامل معاملة الحديث المستقل بنفسه، وحكمها حكم من تفرّد بحديث مستقل، كما قال الصنعاني: "وكلامنا في زيادة بصفتها ليصح اسمها زيادة، وإلا فهي حديث منفرد مستقل"[3].

1- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، أبو بكر كافي، ط1، 1422 هـ، 2000 م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ص 224.

2- الفرد والغريب من الحديث في ميزان التفرد د.عبدالمجيد مباركية وحمزة بوروبة، مجلة الشهاب العدد 7 رمضان 1438هجري، جوان 2017-ص176.

3- إسبال المطر على قصب السكر (نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر)، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الكحلاني ثم الصنعاني أبو إبراهيم عز الدين المعروف كأسلافه بالأمير (ت: 1182هـ)، ت:

ولا شك أن الإمام الترمذي من الذين استعملوا لفظ التفرّد كحالة عامة، لأنه استعمله في كل الجزئيات التي تحدث عنها الدكتور مباركية، كما سنلاحظه في الدراسة التطبيقية في المبحث الثاني. وعلى هذا التعميم سوف نسير في كل بحثنا.

عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، ط1، 1427هـ، 2006م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ص243.

ثالثاً: تقسيم الإمام الترمذي للفرد:

كما قلنا لم يستعمل الإمام الترمذي مصطلح الفرد، ولا استعمل لفظ التفرد كمصطلح، وإنّما تعرض الإمام الترمذي في العلل الصغير لمصطلح الغريب وعرّفه بالتقسيم، وبما أن المتأخرين الذين جعلوا الفرد مرادفاً للغريب، فهل يمكن أن نقول أنّ الإمام الترمذي تحدث عن الفرد وقسمه؟

هذا يحتاج لدراسة نخصصها في المطلب الآتي:

المطلب الثاني: العلاقة بين الغريب والفرد وحكمهما عند المحدثين

الفرع الأول: تعريف الحديث الغريب

أولاً: الغريب لغةً:

جاء في المصباح المنير: "غَرَبَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبُ غُرُوبًا بَعُدَتْ وَتَوَارَتْ فِي مَغِيبِهَا وَغَرُبَ الشَّخْصُ بِالضَّمِّ غَرَابَةً بَعُدَ عَنْ وَطَنِهِ فَهُوَ غَرِيبٌ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ وَجَمْعُهُ غُرَبَاءُ وَغَرَّبْتُهُ أَنَا تَغْرِيبًا فَتَغَرَّبَ وَاغْتَرَبَ وَغَرَّبَ بِنَفْسِهِ تَغْرِيبًا أَيْضًا وَأَغْرَبَ بِالْأَلِفِ دَخَلَ فِي الْغُرْبَةِ مِثْلُ أَنْجَدَ إذَا دَخَلَ نَجْدًا وَأَغْرَبَ جَاءَ بِشَيْءٍ غَرِيبٍ وَكَلَامٌ غَرِيبٌ بَعِيدٌ مِنْ الْفَهْمِ"[1].

فالغريب في اللغة يطلق على معاني منها: البعيد أو من بعُد عن وطنه، ويطلق على من جاء بشيء غريب وكلام غريب بعيد عن الفهم.

ثانياً: الغريب اصطلاحاً عند المحدثين:

أ- من قال المصطلحين متطابقين:

قال ابن حجر: "الفرد النسبيّ: سُمِّيَ بذلك لكونِ التفرُّدِ فيهِ حَصَلَ بالنسبةِ إلى شخصٍ مُعَيَّنٍ، وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً، ويقِلُّ إطلاقُ الفردِيّةِ عليهِ، لأنَّ الغَريبَ والفَرْدَ مترادفان لغةً واصطلاحاً،إلا أن أهلَ الاصطِلاحِ غايَروا بينَهُما من حيثُ كثرةُ الاستِعمالِ وقِلَّتُه،

1- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، حمد بن محمد بن علي الفيومي أبو العباس (ت: نحو 770هـ)، لا ط، لا س ن، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ص444.

فالفردُ أَكْثَرُ ما يُطْلقونه على الفَرْدِ المطْلَقِ، والغَريبُ أَكثرُ ما يُطْلقونه عَلى الفَرْدِ النِّسْبيِّ، وهذا مِن حيثُ إِطلاقُ الاسمِ عليهِما.."[1]

هذا من حيث استعمال الاسمين: "فرد" و"غريب" فجعلهما متطابقين اصطلاحاً لكن كثرة الاستعمال اضطرهم لتخصيص "الفرد" للمطلق، والغريب للفرد النسبي.

و"أما مِن حيثُ استعمالُهم الفعل المشتق منهما فلا يُفَرِّقون، فَيقولونَ في المطْلَقِ والنِّسْبيِّ "تفرَّد بِهِ فُلانٌ"، أو "أغرب به فلان"[2]

ب- من قال المصطلحين بينهما عموم وخصوص:

جعل الإمام السخاوي بين الاسمين كمصطلحين عموم وخصوص، فقال: "(والغريب وهو: ما تفرّد به واحد عن الزُّهْري وشبهه) كمالك، (ممن يجمع حديثه)، وحينئذٍ فهو والفرد النسبي سواءٌ، بل هما مشتركان في المطلق أيضًا، وقد أشار ابن الصلاح إلى افتراقهما فيما إذا كان المنفردُ به من مكة أكثرَ من واحد، فإنه حينئذٍ يكون فردًا لا غريبًا، فكلُّ غريب فردٌ ولا عكس"[3].

قال الْعَلامَة الأثرى ابْن الجزرى في منظومته "الْهِدَايَة في علم الرِّوَايَة":

1- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مرجع سابق، ص66.

2- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ابن حجر العسقلاني، ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مرجع سابق، ص66.

3- التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوى (ت: 902هـ)، ت: عبد الله بن محمد عبد الرحيم، ط1، 1418 هـ، 1998م، مكتبة أضواء السلف، ص 48.

أمَّا الغريب فهْـو مـا به انْفَرَدْ عَن حافظٍ راوٍ بمتن أَو سَنَدْ

منه صحيحٌ وضعيفٌ وحسَنْ ففـارَقَ الفَـرد ومـا شَذَّ إذنْ

ففرق بين المصطلحين وبين ذلك السخاوي في شرحه لهذه الأبيات:

(ش): [الغَريب] ما انفرد واحد بروايته، وكذا برواية زيادة فيه عمَّن يجمع؛ أي: يروى ويكتب حَدِيثه؛ كالزُّهْري أحد الحُفَّاظ، وكقتادة مثلًا في المتْن أو السَّنَد – أي الزِّيادة كائنة، وينقسم إلى: غريب صحيح؛ كالأفراد المخرّجة في الصَّحيحَينِ، وإلى غَرِيب ضَعِيف، وهو الغالِب على الغَريب، وإليه أشار الإمام أحمد بقوله: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب؛ فإنها مَناكير، وعامَّتُها عن الضُّعفاء، وإلى غريب حسن، وفي "جامع الإمام الترمذي" لذلك أمثلةٌ كثيرة، وقوله: [ففارَقَ الفرد] هو كما صرّح به النَّاظِم في بعض تصانيفه من حيثية أنه ليس كلُّ ما يُعدُّ من أنواع الأفراد معدودًا من أنواع الغريب، كما في الأفراد المضافة إلى البلاد على ما سيأتي هناك، والحقّ كما قال شيخنا أنهما مُتَرادِفانِ لُغةً، وكذا اصطِلاحًا؛ فإنهم يقولون في الفرد المطلق والنسبي: تفرَّد به فلان، أو أغرب به فلان، لكنّهم أكثر ما يُطلقون الغَريب على الفرد النسبي، وأكثر ما يطلقون الفرْد على الفرد المطلق، وهو الحديث الذي لا يُعرف إلَّا من طريق ذلك الصحابي، ولو تعدَّدت الطُّرق إليه، وحينئذٍ فلا مُغايرة بينهما، إلَّا من حيث كثرة الاستعمال وقلَّته، ولعدم ظُهُور فرق بينهما؛ قال الإمام الزركشي: إنه يحتاج للنَّظَر فيهما)[1].

ثالثاً: أما الغريب عند الإمام الترمذي:

فقد ذكرنا أنّه لم يستعمل الفرد كاسم اصطلاحي، أما اصطلاح الغريب فقد بيّنه بالتّقسيم والتمثيل، وجدير بأن يفرد كلامه في مطلب.

1– الغاية شرح الهداية في علم الرواية، شمس الدين السخاوي، مرجع سابق، ص187.

الفرع الثاني: حكم التفرد عند المحدثين

بين الإمام القاسمي في النوع السابع عشر: من أنواع تشترك في الصحيح والحسن والضعيف في كتابه قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث فقال رحمه الله:

"الفرد، وهو نوعان؛ فرد مطلق وفرد نسبي، ولكل أقسام:

فأما القسم الأول: الفرد المطلق: فهو ما تفرّد به راو واحد عن جميع الرواة، ثقات وغيرهم، وله أربعة أحوال:

حال يكون مخالفًا لرواية من هو أحفظ منه فهذا ضعيف، ويسمى شاذاً ومنكرًا كما سيأتي.

وحال لا يكون مخالفًا ويكون هذا الراوي حافظًا ضابطًا متقنًا فيكون صحيحًا.

وحال يكون قاصرًا عن هذا، ولكنه قريب من درجته فيكون حديثه حسنًا.

وحال يكون بعيدًا عن حاله فيكون شاذا منكرًا مردودًا.

فتحصل أن الفرد المذكور قسمان: مقبول، ومردود:

والمقبول ضربان: فرد لا يخالف، وراويه كامل الأهلية، وفرد هو قريب منه.

والمردود أيضًا ضربان: فرد مخالف للأحفظ، وفرد ليس في راويه من الحفظ والإتقان ما يجبر تفرده.

والقسم الثاني: الفرد النسبي: وهو ما كان بالنسبة إلى صفة خاصة، وهو أنواع:

ما قيد بثقة كقولهم: لم يروه ثقة إلا فلان انفرد به عن فلان، أو قيد ببلد معين كمكة والبصرة ومصر، كقولهم: لم يرو هذا الحديث غير أهل البصرة، ونحو تفرّد به أهل مصر لم

يشركهم أحد، ولا يقتضي شيء من ذلك ضعفه؛ إلا أن يراد تفرّد واحد من أهل هذه البلاد فيكون من الفرد المطلق، أو قيد براو مخصوص؛ كقولهم: لم يروه عن بكر إلا وائل، ولم يروه عن وائل غير فلان، فيكون غريبًا" انتهى كلام الإمام القاسمي[1].

وتبين مما سقناه من كلام الإمام القاسمي رحمه الله أن الألفاظ الدالة على التفرّد بنوعيه لا يلزم منها تصحيح الحديث أو تضعيفه، بل ينظر إلى حال الرواة الذين تفرّدوا بهذه الأحاديث، فهي -كما سبق- ألفاظ تدلّ على الطريق التي ورد بها الحديث من حيث التفرّد وعدمه.

1- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: 1332هـ)، لا ط، لا س ن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص128.

المطلب الثالث: الحديث الغريب عند الإمام الترمذي وأهمية التفرد عنده

الفرع الأول: معنى الغريب عند الإمام الترمذي

ذكر الإمام الترمذي مصطلح الغريب ومثل للغرابة في "العلل الصغير".

قال الإمام الترمذي –رحمه الله–: "وَمَا ذكرنَا فِي هَذَا الْكتاب حَدِيث غَرِيب، فَإِن أهل الحَدِيث يستغربون الحَدِيث لمعان"[1].

فهنا الإمام الإمام الترمذي أشار إلى أنه استعمل "الغريب" كاصطلاح في سننه، ولهذا احتاج لتمثيله.

ولفظة "لمعان" بصيغة التنكير تفيد التكثير لا الحصر، فكأن الغرابة عنده تكون لأوجه كثيرة، تعم التفرّد وغيره، فقد روى حديث أَنَسٍ: "أَنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْنَةَ قَدِمُوا المدِينَةَ، فَاجْتَوَوْهَا، فَبَعَثَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ، ....."

ثم قال بعده: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَنَسٍ"[2] فجمع بين الغرابة وتعدد طرق هذا الحديث. فالغرابة حدثت عنده دون تفرّد.

فالغرابة عنده أعم من التفرّد. والله أعلم.

1– العلل الصغير، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، مصدر سابق، ص758.

2– سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر، ج1، ص106.

الفرع الثاني: تمثيل الإمام الترمذي لبعض أنواع الغريب

ثم تطرق الإمام الترمذي لأربعة أمثلة للغرابة ليقاس عليها وهي:

أولاً: قال: رُبَّ حَدِيثٍ يَكُونُ غَرِيبًا لَا يُرْوَى إِلَّا مِنْ وَجْهٍ وَاحِدٍ:

وقصد تفرّد الراوي بحديث يستغرب أن يتفرّد هذا الراوي به عن شيخ لا يعرف بالعلم، ولهذا مثّل له بحَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الْعُشَرَاءِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا تَكُونُ الذَّكَاةُ إِلَّا فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ فَقَالَ "لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخِذِهَا أَجْزَأَ عَنْكَ".

ثم قال: "فَهَذَا حَدِيثٌ تَفَرَّدَ بِهِ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الْعُشَرَاءِ وَلَا يُعْرَفُ لِأَبِي الْعُشَرَاءِ عَنْ أَبِيهِ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ....."

فأبوا العشراء مجهول الحال لا يعرف بالعلم ومنه استغرب حديثه.

ثانياً: قال: وَرُبَّ رَجُلٍ مِنْ الْأَئِمَّةِ يُحَدِّثُ بِالْحَدِيثِ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِهِ وَيَشْتَهِرُ الْحَدِيثُ لِكَثْرَةِ مَنْ رَوَى عَنْهُ.

أي يشتهر الحديث عن راو عن شيخ، ثم يتفرّد راو بروايته عن نفس الراوي لكنه عن شيخ آخر.

ثالثاً: قَالَ: وَرُبَّ حَدِيثٍ إِنَّمَا يُسْتَغْرَبُ لِزِيَادَةٍ تَكُونُ فِي الْحَدِيثِ وَإِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا كَانَتْ الزِّيَادَةُ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَى حِفْظِهِ.

رابعاً: قال: وَرُبَّ حَدِيثٍ يُرْوَى مِنْ أَوْجُهٍ كَثِيرَةٍ وَإِنَّمَا يُسْتَغْرَبُ لِحَالِ الْإِسْنَادِ.

وهذه الغرابة خاصة بالإسناد وحده إذا المتن ثابت بطرق مشهورة عند أهل الحديث، وهذا يدخل تحته أنواع كثيرة مثّل لها بأربعة أمثلة من الحديث" .

الفرع الثالث: حكم التفرد والغريب عند الإمام الترمذي

أولاً: حكم الغريب عند الإمام الترمذي:

نلاحظ أنّ الإمام الترمذي يجمع بين مصطلح الصحة والغرابة في سننه مثل: إسناده لحديث عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْنَةَ قَدِمُوا المَدِينَةَ، فَاجْتَوَوْهَا، فَبَعَثَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ، وَقَالَ: «**اشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا**»، فَقَتَلُوا رَاعِيَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَاسْتَاقُوا الإِبِلَ، وَارْتَدُّوا عَنِ الإِسْلاَمِ، فَأُتِيَ بِهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلاَفٍ، وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ، وَأَلْقَاهُمْ بِالحَرَّةِ "، قَالَ أَنَسٌ: «فَكُنْتُ أَرَى أَحَدَهُمْ يَكُدُّ الأَرْضَ بِفِيهِ، حَتَّى مَاتُوا»، وَرُبَّمَا قَالَ حَمَّادٌ: «يَكْدُمُ الأَرْضَ بِفِيهِ حَتَّى مَاتُوا».

ثم قال عقب هذا الحديث: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ"[1] .

وإسناده لحديث ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: "كَانَ المُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا المَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلَوَاتِ وَلَيْسَ يُنَادِي بِهَا أَحَدٌ، فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخِذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخِذُوا قَرْنًا مِثْلَ قَرْنِ اليَهُودِ، قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: أَوَلَا تَبْعَثُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا بِلَالُ قُمْ فَنَادِ بِالصَّلَاةِ.

1– سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر،مصدر سابق، ج1، ص106.

فقال عقب هذا الحديث: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ"[1]

وإسناده لحديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: "فُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ الصَّلَوَاتُ خَمْسِينَ، ثُمَّ نُقِصَتْ حَتَّى جُعِلَتْ خَمْسًا، ...."

وقال عقب هذا الحديث: حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ "[2]

وهذا الجمع بين الغرابة والصحة يقتضي أنّ الغرابة لا تطعن في صحة الحديث وإنّما قد تكون لمعان أخرى في صنعة الحديث، والله أعلم.

ثانياً: حكم التفرد عند الإمام الترمذي:

ما صرّح به الإمام القاسمي في حكم التفرد عند المحدثين ينطبق على مسلك الإمام الترمذي؛ حيث نجده يصحح حديث: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى.....» مع أنه يصرح بتفرد يحي بن سعيد به؛ فقال: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .... وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ»[3]

وكذلك يضعف حديث مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ». لأنه تفرد به راويان ضعيفان فقال: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَرِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ الأَفْرِيقِيُّ يُضَعَّفَانِ فِي الحَدِيثِ"[4].

1- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر، المصدر السابق، ج1، ص362.

2- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر، مصدر سابق، ج1، ص417.

3- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، ت: إبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف، المصدر السابق، ج4، ص174.

4- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر، مصدر سابق، ج1، ص75.

ثالثاً: أهمية التفرّد عند الإمام الترمذي وعلاقته بأنواع الحديث الأخرى عنده:

لا يعني أنّ التفرّد في نفسه لا يستوجب صحةً أو ضعفاً للحديث، إنه ليس له اعتبار، بل إنه ذو أهمية كبرى لأنّه هو الموصل لمعرفة حالة الراوي وعلل الحديث بأنواعها.

قال الإمام ابن الصلاح: "ويستعان على إدراكها – أي العلة– بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك"[1].

ولهذه الأهمية اعتني أصحاب الصنعة الحديثية بالتفرد وألفوا فيه المؤلفات كأبي داود والدارقطني وغيرهم.

كما أنه لأهميته نجد ذكر التفرد في أي نوع من علوم الحديث كالغريب والشاذ وزيادة الثقة والمعلول والوحدان ...الخ.

والتمثيل لبعض ذلك عند الإمام الترمذي يتطلب الاستدلال ببعض الأحاديث من العلل الصغير أو سننه التي ذكر فيها التفرّد بأحد عباراته، وهذا يكون أشبه بتخصيص مبحث تطبيقي وهو التالي.

1– معرفة أنواع علوم الحديث ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، ابن الصلاح، مصدر سابق، ص90.

المبحث الثاني: تطبيقات على الحديث الفرد عند الإمام الترمذي في كتابه العلل الصغير

المطلب الأول:

تطبيقات عن التفرد المطلق عند الإمام الترمذي

المطلب الثاني:

تطبيقات عن التفرد النسبي عند الإمام الترمذي

المطلب الثالث:

تطبيقات عن التفرد بالزيادة في المتون عند الإمام الترمذي

المبحث الثاني: تطبيقات على الحديث الفرد عند الإمام الترمذي في كتابه العلل الصغير

هذا مبحث تطبيقي أوردنا فيه أمثلة من عند الإمام الترمذي، تعكس نظرته للتفرد المطلق، والتفرد النسبي، والتفرد بالزيادة في المتون، ولهذا قسمناه لثلاثة مطالب؛ لكل صنف منها مطلباً.

والأولوية لمورد التطبيقات ما أودعه في كراسة "العلل الصغير"، وإلا لما أورده في "سننه"، باعتبار أن "العلل الصغير" بمثابة المقدمة لكتابه السنن؛ أي أحاديث السنن تطبيق لقواعد في العلل الصغير، وكذا نستعين بكتابه "العلل الكبير".

المطلب الأول: تطبيقات عن التفرد المطلق عند الإمام الترمذي

تعريف التفرد المطلق: وهو أن يتفرد راو برواية متن حديث، سواء بسند مشهور عنه، أو بسند تفرد به.

وسوف نمثل بمثالين تطبيقيين من عند الإمام الترمذي.

الفرع الأول: التفرد المطلق بالسند والمتن

روى الإمام الترمذي من طريق: حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي الْعُشَرَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَا تَكُونُ الذَّكَاةُ إِلَّا فِي الحَلْقِ وَاللَّبَّةِ؟ قَالَ: «لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخِذِهَا لَأَجْزَأَ عَنْكَ»[1].

1- العلل الصغير، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ص 758، وسنن الترمذي ت شاكر، مصدر سابق، رقم: 1481، (ج4/ص75)، والعلل الكبير للترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي أبو عيسى، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، ت: صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود خليل الصعيدي، ط1، 1409 ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص242.

أولاً: تخريج الحديث وترجمة رجاله:

أخرج هذا الحديث بالإضافة إلى الإمام الترمذي كل من: أحمد 334/4 (19155) وابن ماجة (3184) وأبو داود (2825).

كلهم رووه من طريق: حماد بن سلمة، عن أبي العشراء الدارمي، عن أبيه.

ترجمة حماد بن سلمة:

قال ابن حجر: "حماد بن سلمة ابن دينار البصري أبو سلمة ثقه عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة من كبار الثامنة مات سنة سبع وستين"[1]

ترجمة حماد أبي العشراء:

قال ابن حجر: "أبو العشراء بضم أوله وفتح المعجمة والراء والمد الدارمي قيل اسمه أسامة ابن مالك ابن قهطم، وقيل عطارد، وقيل يسار، وقيل سنان ابن برز، أو بلز، وقيل اسمه بلاز ابن يسار، وهو أعرابي مجهول"[2].

وكذلك قال الإمام الترمذي في اسمه: "وَاخْتَلَفُوا فِي اسْمِ أَبِي العُشَرَاءِ..."[3]، وقد أخذ هذا عن الإمام البخاري.[4]

1- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، ت: محمد عوامة، ط1، 1986، دار الرشيد، سوريا، ص 178، رقم: 1499.

2- تقريب التهذيب، بن حجر، المرجع السابق، ص 658، رقم: 8251

3- العلل الصغير، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ص 758.

4- العلل الكبير، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ص 242.

أما الجهالة فقد أشار إليها الإمام الترمذي في "العلل الكبير" بقوله: "قُلْتُ لَهُ – أي الإمام البخاري–: تَعْرِفُ لِأَبِي الْعُشَرَاءِ أَشْيَاءَ غَيْرَ هَذَا؟ قَالَ: لَا"[1].

فأبو العشراء عند الإمامين البخاري والترمذي لا يعرف له إلا هذا الحديث.

وكذلك رأي الإمام أحمد كما نقله ابن حجر عن الميموني، ولكن ابن حجر نقل عن أبي داود ما يشكك في رأي الإمام أحمد؛ قال ابن حجر: "وروى أبو داود في غير السنن عن محمد بن عمرو الرازي عن عبد الرحمن بن قيس عن حماد بن سلمة عن أبي العشراء الدارمي عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن العتيرة فحسنها ....وقال أبو داود في موضع آخر: سمعه مني أحمد بن حنبل فاستحسنه جداً"[2].

ولا يعني هذا أنه لم يضعفه وأخذ بحديثه كما سيأتي.

ثانياً: كلام الإمام الترمذي عن التفرد في هذا الحديث:

قال الإمام الترمذي: "هَذَا حَدِيث تفرد بِهِ حَمَّاد بن سَلمَة عَن أبي العشراء، وَلَا يعرف لأبي العشراء عَن أَبِيه إِلَّا هَذَا الحَدِيث"[3]

قال الإمام الترمذي: "وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ حَدِيثِ أَبِي الْعُشَرَاءِ، عَنْ أَبِيهِ ، فَقُلْتُ: أَعَلِمْتَ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ، غَيْرُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ؟ قَالَ: لَا"[4]

1– العلل الكبير، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ص 242.

2– تهذيب التهذيب، ابن حجر، مرجع سابق، ج1، ص303.

3– العلل الصغير، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ص 758، وسنن الترمذي، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ج4، ص75، والعلل الكبير ، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ص 242.

4– العلل الكبير، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ص 242.

يعنى أن هذا الحديث تفرد به حماد عن أبي العشراء وتفرد به أبو العشراء عن أبيه، وهذا التفرد وقع في السند وفي المتن:

لأن حماد بن سلمة تفرد بالرواية عن أبي العشراء لا يعرف له راوياً غيره، وهذا تفرد في السند، وهذا المتن لا يعرف عند أحد بغير هذا السند، فهو تفرد بالمتن.

ثالثاً: حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث:

حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث فقال: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ"[1] فلم يحسنه ولم يصححه، دليل على تضعيفه.

وأما قول الإمام الترمذي: "هَذَا الحَدِيث مَشْهُورا عِنْد أهل الْعلم وَإِنَّمَا اشْتهر من حَدِيث حَمَّاد بن سَلمَة لَا يعرف إِلَّا من حَدِيثه فيشتهر الحَدِيث لِكَثْرَة من روى عَنهُ"[2].

إنما يقصد بها الشهرة اللغوية للحديث بعد حماد لكثرة تناقل العلماء له بعده، وهذا لا ينافي غرابته عند العلماء بتفرد حماد بسنده ومتنه، ولهذا لا تنخدع بإطلاق لفظة مشهور عند المتقدمين، لأنه لا تعني مرادفتها لاصطلاح المتأخرين.

وكذلك ضعف غير واحد هذا الحديث ومنهم الإمام أحمد قال: "هو عندي غلط، ولا يعجبني، ولا أذهب إليه إلا في موضع ضرورة"[3].

1- سنن الترمذي، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ج4، ص75.

2- العلل الصغير، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ص 758، وكذلك نحوه قول الترمذي في سننه، مصدر سابق، ج4، ص75.

3- الجامع لعلوم الإمام أحمد بن حنبل، إبراهيم النحاس، ط1، 1430 هـ، 2009 م، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، مصر، ج15، ص101.

الفرع الثاني: التفرد المطلق بالمتن:

قال الإمام الترمذي –رحمه الله– حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ المُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»[1].

أولاً: تخريج الحديث وترجمة رجاله:

هذا الحديث أخرجه كل أصحاب الدواوين الحديثية المسندة المعتمدة؛ بالإضافة إلى الإمام الترمذي في سننه أخرجه كل من:

الإمام أحمد 25/1؛ رقم (168) وفي 43/1؛ رقم (300)، والإمام البخاري 2/1؛ رقم (1). وفي 190/3؛ رقم (2529). وفي 72/5؛ رقم (3898) وفي 175/8؛ رقم (6689) وفي 29/9؛ رقم (6953). والإمام مسلم 48/6؛ رقم (4962) ورقم (4963)، والإمام ابن ماجة رقم (4227) والإمام أبو داود؛ رقم (2201). والإمام النَّسَائي 58/1 .

ولم يروه الإمام مالك في موطأه إلا في موطأ محمد بن الحسن الشيباني، ولكن هو مروي عن الإمام مالك خارج الموطأ فقد رواه الإمام البخاري في موضعين هما وفي 21/1؛ رقم (54) وفي 4/7؛ رقم (5070).

مالك وجميعهم رووه من طريق؛ يحي بن سعيد الأَنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر رضي الله عنه.

1– سنن الترمذي، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ج4، ص179.

ترجمة يحيى بن سعيد الأَنصاري:

هو: "يحيى بن سعيد ابن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد القاضي، ثقة ثبت، من الخامسة، مات سنة أربع وأربعين أو بعدها"[1]

ترجمة محمد بن إبراهيم التيمي:

هو: "محمد بن إبراهيم ابن الحارث ابن خالد التيمي، أبو عبد الله المدني، ثقة له أفراد، من الرابعة، مات سنة عشرين على الصحيح"[2]

ترجمة علقمة بن وقاص الليثي:

هو: علقمة بن وقاص بتشديد القاف الليثي المدني، ثقة ثبت من الثانية، أخطأ من زعم أن له صحبة، وقيل إنه ولد في عهد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مات في خلافة عبد الملك.[3]

ونلاحظ أن هؤلاء الثلاثة كلهم أئمة ثقات، وكلهم مدنيون؛ فهذا حديث مدني.

ثانياً: كلام الإمام الترمذي عن التفرد في هذا الحديث:

قال الإمام الترمذي: "قَدْ رَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ هَذَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ؛ وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ"[4].

1- تقريب التهذيب، ابن حجر، مصدر سابق، ص 591، ترجمة رقم 7559.

2- تقريب التهذيب،ابن حجر، المصدر السابق، ص 465، ترجمة رقم 5691

3- تقريب التهذيب، ابن حجر، المصدر السابق، ص397، ترجمة رقم 4685

4- سنن الترمذي، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ج4، ص179.

أشار الإمام الترمذي هنا إلى أن يحي بن سعيد تفرد بهذا الحديث عن محمد بن إبراهيم التيمي، ومحمد بن إبراهيم التيمي تفرد به عن علقمة بن وقاص، وعلقمة بن وقاص تفرد به عن عمر رضي الله عنه.

قال ابنُ عَدِي: "وهذا الأصل فيه يَحْيى بن سَعِيد الأنصاري عن مُحَمد بن إبراهيم"[1].

فهذا تفرد مطلق من رواة السند بهذا المتن.

وكما ترجمناه في الفرع أن هذا تفرد في المتن لا بالسند؛ لأن يحي بن سعيد روى عشرات الأحاديث غير حديث النية عن شيخه محمد بن إبراهيم التيمي، ومحمد بن إبراهيم التيمي روى على الأقل ثلاثة أحاديث غير حديث النية عن شيخه علقمة، وكذلك علقمة سمع عدة أحاديث غير حديث النية من عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ثالثاً: حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث:

قال الإمام الترمذي في سننه بعد أن أورد الحديث: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"

أي صحح الحديث ولم يشر إلى غرابته بسبب هذا التفرد، كما يفعل المتأخرون الذين يمثلون للغريب المطلق بهذا الحديث؛ باعتبار أن الفرد مطابق للغريب عندهم، كما ناقشناه في الفرق بين الفرد والغريب.

1- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: 365هـ)، ت: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة، ط1، 1418هـ،1997م، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج4، ص44.

وإذا وجدنا أحداً من المتقدمين استغربه إنما ليس بسبب هذا التفرد من يحي بن سعيد عن محمد التيمي، وإنما لاعتبارات أخرى، مثل أن يشكك أدهم سماع راو لهذا الحديث من يحي كقول الإمام الدارقطني: "الْأَعْمَال بِالنِّيَّةِ..." الحَدِيث؛ غَرِيب من حَدِيث مُحَمَّد بن عبد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد الْمحَاربِي عَن يحيى بن سعيد مَا كتبته إِلَّا عَن إِبْرَاهِيم بن عبد الصَّمد عَن أبي سعيد عبد الله بن سعيد الْأَشَج عَنهُ عَالِيا"[1].

ولا نعلم أحد ضعّف هذا الحديث من المتقدمين والمتأخرين، ورغم أن هذا المتن يعتبر أصل في الدين، ولم يضعفوه لاعتبارات جعلتهم يقبلونه من بينها أن الذين رووه أئمة ثقات أثبات.

وهذا يبين أن أفراد الثقات تقبل بشروطها عندهم.

1- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت: 507هـ)، ت: محمود محمد محمود حسن نصار، والسيد يوسف، ط1، 1419 هـ، 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ص135، حديث رقم: 159.

المطلب الثاني: تطبيقات عن التفرد النسبي عند الإمام الترمذي

وهذا الذي قال فيه الإمام الترمذي: "وَرب حَدِيث يرْوى من أوجه كَثِيرَة وَإِنَّمَا يستغرب لحَال الْإِسْنَاد"[1]

أي متنه ثابت من طرق صحيحة لكن يضعف من وجه.

الفرع الأول: المثال الأول:

قال الإمام الترمذي: "حَدثنَا عبد الله بن أبي زِيَاد وَغير وَاحِد قَالُوا حَدثنَا شَبابَة بن سوار حَدثنَا شُعْبَة عَن بكير بن عَطاء عَن عبد الرَّحْمَن بن يعمر أَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم نهى عَن الدُّبَّاء والمزفت"[2].

أولاً: تخريج الحديث وترجمة رجاله:

تخريجه:

- عن محمد بن مسلم بن شهاب الزُّهْري، قال: حدثني أَنس بن مالك: أخرجه الإمام البخاري 105/7 (5586) والإمام مسلم 92/6 (5211) (5212) والإمام النَّسَائي 305/8.

- عن أبي الحكم، قال: سألت ابن عباس: أخرجه الإمام أحمد (185) و229/1 (2028) و50/1 (360) و340/1 (3157) و5/4 (16223) والإمام الدارمي (2247: 2250). والإمام النَّسَائي 322/8 وغيرهم.

---

1 – العلل الصغير ، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ص759.

2– العلل الصغير، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ص759.

– عن نافع، عن عبد الله بن عمر؛ أخرجه الإمام مالك (2446) وعبد الرزاق (16960) وابن أبي شيبة (24256)

– عن بكير بن عطاء، عن عبد الرَّحمَن بن يعمر: أخرجه ابن أبي شيبة (24258)، والإمام ابن ماجة (3404) والإمام النَّسَائي 305/8،

– عن الحارث بن سويد، عن علي؛ أخرجه الإمام أحمد (634) و139/1 (1180) والإمام البخاري107/7 (5594) و(5594م) والإمام مسلم 93/6 (5216) والإمام النَّسَائي 305/8.

– عن الأسود بن يزيد النَّخَعي، عن عائشة، أخرجه الإمام البخاري 139/7 (5595). والإمام مسلم 93/6 (5217) و(5218) و(5219) والإمام النَّسَائي 305/8. وغيرهم

ثانياً: حديث الإمام الترمذي عن التفرد في هذا الحديث:

قال الإمام الترمذي: "وَفِي البَابِ عَنْ عُمَرَ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْمَرَ، وَسَمُرَةَ، وَأَنَسٍ، وَعَائِشَةَ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، وَعَائِذِ بْنِ عَمْرٍو، وَالحَكَمِ الغِفَارِيِّ، وَمَيْمُونَةَ..."[1]

وقال: "وَقد روى عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم من أوجه كَثِيرَة أَنه نهى أَن ينتبذ فِي الدُّبَّاء والمزفت"[2]

أي هذا الحديث أتى من طرق أخرى كثيرة صحيحة ولكن وقع فيه تفرد نسبي حيث تفرد شَبابَة عن شعبة عن بكير بن عَطاء عَن عبد الرَّحْمَن بن يعمر

1– سنن الترمذي، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ج4، ص 294.

2– العلل الصغير، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ص759.

قَالَ أَبُو عِيسَى: "هَذَا حَدِيث غَرِيب من قبل إِسْنَاده لَا نعلم أحداً حدث بِهِ عَن شُعْبَة غير شَبابَة"[1]

واعتضد برأي شيخه الإمام البخاري فقال: "سَأَلْتُ مُحَمَّدًا فَقَالَ: هَذَا حَدِيثُ شَبَابَةَ عَنْ شُعْبَةَ. لَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ شَبَابَةَ"[2]

ومن ثم استغربه فقال: "وَحَدِيث شَبابَة إِنَّمَا يستغرب لِأَنَّهُ تفرد بِهِ عَن شُعْبَة "

أي استغرب الإمام الترمذي هذا الحديث لما تفرد به شَبَابة بن سَوَّار عن شعبة بهذا السند، وشك أن شبابة أخطأ فيه، لأن المعروف أن شعبة روى هذا الحديث من غير هذا الطريق، فقد رواه الإمام الترمذي من جهة شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، قَالَ: سَمِعْتُ زَاذَانَ، عن ابْنَ عُمَرَ"[3]

ورواه الإمام مسلم من جهة شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ عَلِيٍّ[4]

وشك الإمام الترمذي أن يكون حدث قلب لشبابة فألصق سند شعبة لحديث: "الحج عرفة" لهذا المتن.

1- العلل الصغير، الإمام الترمذي، المصدر السابق، ص759.

2- العلل الكبير للترمذي، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ص309. (ص: 309) 575.

3- سنن الترمذي، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ج4، ص 294.

4- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج (ت: 261هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، لا ط، لا س ن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ج3، ص1578، حديث رقم: 1994.

قال الإمام الترمذي: "وَقد روى شُعْبَة وسُفْيَان الثَّوْرِيّ بِهَذَا الْإِسْنَاد عَن بكير بن عَطاء عَن عبد الرَّحْمَن بن يعمر عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَنه قَالَ الْحَج عَرَفَة. فَهَذَا الحَدِيث الْمَعْرُوف عِنْد أهل الحَدِيث بِهَذَا الْإِسْنَاد"[1].

ثالثاً: حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث:

قال الإمام الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"[2]

أي صحيح ثابت من أوجه كثيرة كما ترى من قول الإمام الترمذي

أما قول الإمام الترمذي في العلل الكبير: "سَأَلْتُ مُحَمَّدًا فَقَالَ: هَذَا حَدِيثُ شَبَابَةَ عَنْ شُعْبَةَ. لَمْ يَعْرِفْهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ شَبَابَةَ قَالَ مُحَمَّدٌ: وَلَا يَصِحُّ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدِي"[3]

فيقصد ضعيف من هذا الوجه.

الفرع الثاني: المثال الثاني

روى الإمام الترمذي حديث: عن عبد الله وَأَخْبرنَا مَرْوَان عَن مُعَاوِيَة بن سَلام قَالَ قَالَ يحيى: وحَدثني أَبُو سعيد مولى الْمهرِي عَن حَمْزَة بن سفينة عَن السَّائِب سمع عَائِشَة رَضِي الله عَنْهَا عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم ... نَحوه.[4]

1- العلل الصغير، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ص759.

2- سنن الترمذي، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ج4، ص294.

3- العلل الكبير للترمذي، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ص309، حديث رقم: 575.

4- العلل الصغير، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ص759.

أولاً: تخريج الحديث وترجمة رجاله:

التخريج: لم يخرج هذا الحديث بهذا السند إلا الإمام الترمذي في العلل.

تراجم الرجال:

يحيى ابن أبي كثير: الطائي مولاهم أبو نصر اليمامي ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل من الخامسة مات سنة اثنتين وثلاثين وقيل قبل ذلك"[1].

مولى المهري هو: – أبو سعيد مولى المهري مقبول من الثالثة"[2].

وحمزة ابن سفينة: البصري مقبول من الخامسة "[3].

و**السائب** هو: "ابن يزيد ابن سعيد ابن ثمامة الكندي وقيل غير ذلك في نسبه ويعرف بابن أخت النمر صحابي صغير له أحاديث قليلة وحج به في حجة الوداع وهو ابن سبع سنين وولاه عمر سوق المدينة مات سنة إحدى وتسعين وقيل قبل ذلك وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة"[4].

ثانياً: كلام الإمام الترمذي عن التفرد في هذا الحديث:

ثم قال الإمام الترمذي: "وَهَذَا حَدِيث قد روى من غير وَجه عَن عَائِشَة رَضِي الله عَنْهَا عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم"

1– تقريب التهذيب، ابن حجر، مصدر سابق، ص 596، ترجمة رقم 7632.

2– تقريب التهذيب، ابن حجر، المصدر السابق، ص 644، ترجمة رقم 8133.

3– تقريب التهذيب، ابن حجر، المصدر السابق، ص 179، ترجمة رقم 1522.

4– تقريب التهذيب تقريب التهذيب، ابن حجر، المصدر السابق، ص 228، ترجمة رقم 2202.

أي هذا الحديث صح عن عائشة من طرق: "أن ابن عمر أرسل إلى عائشة يسألها عن قول أبي هريرة عن رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم من تبع جَنَازَة ....فصدقت عائشة أَبا هريرة"[1].

لكن الإمام الترمذي استغربه بالنسبة طريق السَّائِب عَن عَائِشَة فقال: "وَإِنَّمَا يستغرب هَذَا الحَدِيث لحَال إِسْنَاده لرِوَايَة السَّائِب عَن عَائِشَة عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم"[2].

وهذا الطريق تفرد به يحي ابن أبي كثير عن أبي سعيد مولى الْمهرِي عَن حَمْزَة بن سفينة عَن

السائب بن يزيد. وهذا تفرد نسبي.

ولم يبين الإمام الترمذي على من الدرك، فيظهر والله أعلم أنه حَمْزَة بن سفينة فقد ترجمه الإمام البخاري وأورد له هذا الحديث[3] لعله أشارة إلى أنه يتحمله. والله أعلم

ثالثاً: حكم الإمام الترمذي على هذا الحديث:

الحديث صحيح من عدة طرق وصححه الإمام الترمذي نفسه من طريق مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ...

قال الإمام الترمذي "حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، قَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ"[4].

1- أخرج البخاري 110/2 (1323 و1324) ومسلم51/3 (2151) و52/3 (2152) وأبو داود (3169) أحمد (10081) و498/2 (10473) و503/2 (10543). 2/2 (4453) والتِّرمذي (1040).

2- العلل الصغير، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ص 759.

3- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري أبو عبد الله (ت: 256هـ)، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ج3، ص50، ترجمة 186.

4- سنن الترمذي، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ج3، ص349، 1040.

روي هذا الحديث عن أبي هريرة كثير من التلاميذ[1].

وقال الإمام الترمذي عقبه: "وَفِي البَاب عَنْ البَرَاءِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَثَوْبَانَ."

1- منهم:

- سعيد بن المُسَيب: أخرجه أحمد 233/2 (7188) و 280/2 (7762) ومسلم 51/3 (2147) وابن ماجة (1539). والنَّسَائي 76/4.

- وعبد الرَّحمَن الأعرج: أخرجه أحمد (9197) والبخاري 110/2 (1325م). ومسلم 51/3 (2145) والنَّسَائي 76/4،

- وأبي صالح السمان: أخرجه أحمد 246/2 (7347). ومسلم 51/3 (2149) وأبو داود (3168)

- وأبي سلمة بن عبد الرَّحمَن بن عوف: أخرجه أحمد (10081) و498/2 (10473) و503/2 (10543). والتِّرمذي (1040)

- وأبي مزاحم: أخرجه أحمد (10768) والتِّرمذي، في «العلل» 255/6

- والحسن البصري ومحمد بن سِيرين: أخرجه البخاري 18/1 (47). والبخاري 19/1 وأحمد (9546) و 493/2 (10396) والنَّسَائي 77/4،

- وأبي حازم سلمان الأشجعي: أخرجه أحمد (10147). ومسلم 51/3 (2150)

- وعامر الشعبي، عن أبي هريرة: أخرجه النَّسَائي 77/4،

المطلب الثالث: تطبيقات عن التفرد بالزيادة في المتون عند الإمام الترمذي

لقد فسر الإمام الترمذي في "العلل الصغير" الزيادة في المتن بقوله: "أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد، ومتن واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة، لم يذكرها بقية الرواة"[1].

إذا هنا الإمام الترمذي تحدث عن التفرد بالزيادة في المتن وليس في الاسناد.

ونحن سنسير على ذلك ونمثل للزيادة في المتن بمثالين في فرعين؛ أحدهما الزيادة من المتفرد قليل الحفظ والضبط، والآخرى من المتفرد المعروف بالحفظ والضبط.

الفرع الأول: تفرد المعروف بالحفظ والضبط بزيادة في المتن

روى الإمام الترمذي من طريق: مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضَ زَكَاةَ الفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى مِنَ المسْلِمِينَ»[2].

أولاً: تخريج الحديث وترجمة رجاله:

أخرجه الإمام مالك في موطأ أبي مصعب (773)، ومن طريق مالك أخرجه الإمام أحمد 63/2 رقم (5303) والإمام البخاري 130/2 رقم (1504). والإمام مسلم 68/3 رقم (2240). والإمام ابن ماجة (1826) والإمام أبو داود رقم (1611) والإمام التِّرمِذي رقم (676). والإمام النَّسَائي 48/5.

كلهم رووه من طريق مالك بزيادة "لفظة من المسلمين" .

1- شرح علل الترمذي، بن رجب الحنبلي، مرجع سابق، ج2، ص635.

2- سنن الترمذي، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ج3، ص52، رقم 676.

وأخرجه الإمام أحمد 5/2 رقم (4486) 66/2 رقم (5339)، و137/2 رقم (6214)، و102/2 رقم (5781)، وفي 114/2 رقم (5942). والإمام البخاري 130/2 رقم (1503) و(1507)، و131/2 رقم (1511) و(1512). والإمام مسلم رقم (2241) و(2242) و(2243) و69/3 رقم (2244). والإمام ابن ماجة رقم (1825) والإمام أبو داود رقم (1612) و(1613) والإمام التِّرمِذي رقم (675) والإمام النَّسَائي 46/5، و47/5.

أخرجوه من طرق عن غير مالك عن نافع بلفظ: "فرض رسول الله ﷺصدقة الفطر: صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير" أو نحو هذا اللفظ بغير زيادة "من المسلمين".

تراجم الرواة:

أما مَالِك: فهو "مالك ابن أنس ابن مالك ابن أبي عامر ابن عمرو الأصبحي أبو عبد الله المدني الفقيه إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين حتى قال البخاري أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر من السابعة مات سنة تسع وسبعين وكان مولده سنة ثلاث وتسعين وقال الواقدي بلغ تسعين سنة"[1].

وأما نَافِعٍ: فهو "نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر ثقة ثبت فقيه مشهور من الثالثة مات سنة سبع عشره ومائة أو بعد ذلك"[2].

وهذين الإمامين جبلين، لا يجرأ أحد على الطعن في حفظهم وتثبتهما وصدقهما.

1- تقريب التهذيب، ابن حجر، مصدر سابق، ص 516) ، ترجمة رقم 6425.

2- تقريب التهذيب، ابن حجر، المصدر السابق، ص 559، ترجمة رقم 7086.

ثانياً: كلام الإمام الترمذي عن التفرد في هذا الحديث:

قَالَ الإمام الترمذي: "وَزَاد مَالك فِي هَذَا الحَدِيث من الْمُسلمين روى أَيُّوب السّخْتِيَانِيّ وَعبيد الله بن عمر وَغير وَاحِد من الْأَئِمَّة هَذَا الحَدِيث عَن نَافِع عَن بن عمر وَلم يذكرُوا فِيهِ من الْمُسلمين"[1].

أشار الإمام الترمذي هنا إلى أن مالك وحده تفرد عن الجماعة الثقات بزيادة "من المسلمين" في متنه؛ فقد رواه: أيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر، وابن أبي ليلى، وأيوب بن موسى، والضحاك بن عثمان، ومحمد بن إسحاق، وعمر بن نافع، والليث بن سعد،...وغيرهم، كلهم عن نافع بغير زيادة "من المسلمين".

وقول الإمام الترمذي: "وَقد روى بَعضهم عَن نَافِع مثل رِوَايَة مَالك مِمَّن لَا يعْتَمد على حفظه"[2].

أشار به إلى أن بعض الرواة رووه عن غير مالك بهذه الزيادة، لكنها روايات ملغية لا يعتد بها لأنها أخطاء.

ثالثاً: حكم الإمام الترمذي على الحديث والزيادة:

رغم أن الإمام مالكاً تفرد عن الجمع الغفير من الثقات بزيادة إلا أن الإمام الترمذي عقب هذا الحديث برواية مالك قال: "حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"[3] دليل على أنه يصحح الحديث بزيادته، والدليل على ذلك أنه صرح في العلل الصغير بأنه مثّل للزيادة المقبولة بهذه الرواية لأنها تتماشى مع قاعدته؛ قال في العلل الصغير: "وَرب حَدِيث إِنَّمَا يستغرب لزِيَادَة

1- العلل الصغير، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ص 759، ونحو هذا في سنن الترمذي، ج3، ص52، رقم 676

2- العلل الصغير، الإمام الترمذي، المصدر السابق، ص759.

3- سنن الترمذي، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ج3، ص52، رقم 676

تكون فِي الحَدِيث وَإِنَّمَا تصح إِذا كَانَت الزِّيَادَة مِمَّن يعْتَمد على حفظه مثل مَا روى مَالك بن أنس عَن نَافِع عَن بن عمر"[1]

فصرح بالقاعدة في الزيادة، ومثل لها بهذا الحديث.

الفرع الثاني: تفرد قليل الحفظ والضبط بزيادة في المتن

روى الإمام الترمذي من طريق: يَحْيَى بْنُ اليَمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدٍ العَمِّيِّ، عَنْ أَبِي إِيَاسٍ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الدُّعَاءُ لَا يُرَدُّ بَيْنَ الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ»، قَالُوا: فَمَاذَا نَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «سَلُوا اللَّهَ العَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ»[2].

أولاً: تخريج الحديث وترجمة رجاله:

أخرجه الإمام أحمد 119/3 (12224) والإمام أبو داود (521) والإمام التِّرمذي (212 و3595). والإمام النَّسَائي "في الكبرى" (9813) و(9814)، كلهم من طريق سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدٍ العَمِّيِّ، عَنْ أَبِي إِيَاسٍ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

تراجم الرواة:

سُفْيَانُ: هو: "سفيان ابن سعيد ابن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس مات سنة إحدى وستين وله أربع وستون"[3]

1- العلل الصغير، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ص759.

2- سنن الترمذي، مصدر سابق، ج5، ص576، 3594

3- تقريب التهذيب، ابن حجر، مصدر سابق، ص 244، ترجمة رقم2445.

زَيْدٍ العَمِّيِّ: هو" زيد ابن الحواري أبو الحواري العمي البصري قاضي هراة يقال اسم أبيه مرة ضعيف من الخامسة"[1]

أَبِو إِيَاسٍ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ: هو"معاوية ابن قرة ابن إياس ابن هلال المزني، أبو إياس البصري، ثقة عالم، من الثالثة، مات سنة ثلاث عشرة، وهو ابن ست وسبعين سنة"[2]

أما أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: هو الصحابي جليل المشهور رضي الله عنه.

ثانياً: حديث الإمام الترمذي عن التفرد في هذا الحديث:

قال الإمام الترمذي: "وَقَدْ زَادَ يَحْيَى بْنُ اليَمَانِ فِي هَذَا الحَدِيثِ هَذَا الحَرْفَ، قَالُوا: فَمَاذَا نَقُولُ؟ قَالَ: "سَلُوا اللَّهَ العَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ"[3].

أشار الإمام الترمذي في هذا النص إلى أن الراوي يحي بن اليمان تفرد بزيادة " قَالُوا: فَمَاذَا نَقُولُ؟ قال: سلوا الله العافية فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ".

فقد روى هذا الحديث كل من: "عبد الرزاق ووكيع وَأَبُو أَحْمَدَ وأَبو نعيم"[4]وغيرهم من الثقات عن سفيان الثوري عن زيد العمي عن أبي إياس معاوية بن قرة، فذكروه دون هذه الزيادة.

فما حكمها عنده؟

1- تقريب التهذيب، ابن حجر، مصدر سابق، ص 223، ترجمة رقم2131.

2- تقريب التهذيب، ابن حجر، مصدر السابق، ص 538، ترجمة رقم6769.

3- سنن الترمذي، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ج5، ص576، رقم3594

4- سنن الترمذي، الإمام الترمذي، المصدر السابق، ج5، ص577.

ثالثاً: حكم الإمام الترمذي على الحديث والزيادة:

أما الحديث:

فقد قال الإمام الترمذي قال بعد روايته لحديث يحي بن اليمان: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ"[1]

أي ضعّف سند هذا الحديث واستحسن متنه، فقد رأينا أن الإمام الترمذي يطلق مصطلح "الحسن" على المعمول به مع ضعف سنده عنده: "بأن لا يكون في إسناده متهم بالكذب، ولا يكون شاذاً، ويروى من غير وجه نحوه".

أما زيادة يحي بن اليمان فيظهر أن الإمام الترمذي يضعفها:

لأنه بعد رواية ابن اليمان جاء برواية الجمهور فقال: حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَأَبُو أَحْمَدَ، وَأَبُو نُعَيْمٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ زَيْدٍ العَمِّيِّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «الدُّعَاءُ لَا يُرَدُّ بَيْنَ الأَذَانِ وَالإِقَامَةِ»[2]

بغير الزيادة ثم قال: "وَهَكَذَا رَوَى أَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ، هَذَا الحَدِيثَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ الكُوفِيِّ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا، وَهَذَا أَصَحُّ"[3]

فضعف نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم لأن: "يحي بن اليمان العجلي الكوفي صدوق عابد يخطىء كثيراً وقد تغير من كبار التاسعة مات سنة تسع وثمانين ومائة"[4]

1- سنن الترمذي، الإمام الترمذي، المصدر السابق، ج،5، ص 576) رقم3594.

2- سنن الترمذي، ج5، ص 577، رقم 3595.

3- سنن الترمذي، مصدر سابق، ج5، ص577، رقم 3595

4_ تقريب التهذيب، ابن حجر، مصدر سابق، ص 598، ترجمة رقم7679. (ص:)

فليس يحي بالقوة والضبط حتى تقبل زيادته مع معارضة الثقات ومنهم أصحاب كتب مضبوطة كعبد الرزاق الصنعاني وأبو نعيم الفضل بن دكين.

وهذا يسير مع قاعدته الفائتة: "وَإِنَّمَا تصح إِذا كَانَت الزِّيَادَة مِمَّن يعْتَمد على حفظه"[1]

ولا يمنع هذا استحسانه العمل بالزيادة لأنها لا تصادم شريعة، وتدخل تحت أصل الترغيب في الدعاء كما أنه يوافق أحاديث منها:

حديث ابن عمر رضي الله عنهما، قَالَ: "لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يدع هؤلاء الكلمات إذا أصبح وَإِذا أَمْسَى: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ....."[2]

وحديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: "قلت: يا رسول الله، أرأيت إن علمت أي ليلةٍ ليلةُ القدر ما أقول فيها؟ قال: قولي: اللهم إنك عفو كريم تحب العفو فاعف عني"[3].

والله أعلم.

1- العلل الصغير، الإمام الترمذي، مصدر سابق، ص 759.

2- أخرجه أحمد (2/ 25)، وأبو داود (5074)، والنسائي (8/ 282)، وابن ماجة (3871)، وابن حبان (961)، والحاكم (1/ 517، 518).

قال الحاكم: صحيح الإسناد، وسكت عليه أبو داود وصححه ابن حبان.

3- رواه الترمذي؛ برقم: 3513، وابن ماجه؛ برقم: 3850، وأحمد؛ برقم: 171/6، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح" وصحَّحه الحاكم. وقال: "على شرط الشيخين" 712/1.

خاتمة

خاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين حبيبنا محمد صلى الله عليه وعلى آله أجمعين وسلم تسليماً.

بعد أن جلنا في رحاب السنة النبوية المطهرة، وغصنا في بحر علم المصطلح لننتقي منه نوع من أنواع الأحاديث وهو الحديث الفرد مع إمام من أئمة السنة المحدث العلم الحافظ الإمام محمد بن عيسى الترمذي رحمه الله تعالى.

واستطعنا من خلال هذا البحث أن نخلص إلى نتائج أهمها:

تميز الإمام الترمذي بحافظة قوية حتى كان يضرب به المثل في الحفظ.

تشرف الإمام الترمذي بملازمة شيخ الحديث العلم الحافظ الإمام البخاري رحمه الله تعالى ونهل من علمه الوافر فتأثر به تأثراً كبيراً.

تميز هذا الإمام بالاجتهاد والدقة في إطلاق المصطلحات وأبدع في ذكر مصطلحات جديدة.

يعد كتابه العلل الصغير هو كتاب ختم به الإمام الترمذي كتابه الجامع بين فيه مقاصده ومصادره وأمور أخرى، ولهذا الكتاب مكانة عظيمة تميز بها إمامنا عن غيره.

الفرد كمصطلح لم يستعمل عند المتقدمين ومنهم الإمام الترمذي، بل كانوا يستعملون الفعل المشتق مثل تفرد به فلان، تفرد به أهل بلد...خلاف المتأخرين عرفوا الفرد وجعلوا له حداً وإن لم تكن هذه التعريفات جامعة إلا القليل منها.

المتأخرين يقصدون بالفرد هو التفرد.

أن في مسألة الفرد والغريب رأيين:

الرأي الأول: أن الفرد والغريب سواء.

الرأي الثاني: أن بين الفرد والغريب علاقة عموم وخصوص، فمنهم من يقول أن الفرد أعم من الغريب، ومنهم من يقول بأن الغرابة أعم من الفرد.

الفهارس الفنية

- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الأحاديث والآثار
- فهرس الأعلام المترجم لهم
- فهرس الموضوعات

فهرس المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ- القرآن الكريم

1- إتحافات السنية بالأحاديث القدسية، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين المناوي (ت: 1031هـ)، ت: عبد القادر الأرناؤوط وطالب عواد، لا ط، لا س ن، دار ابن كثير، دمشق، بيروت.

2- أسانيد الإمام الترمذي إلى الأئمة الفقهاء "من خلال كتابه الجامع" زكرياء قادي، إشراف: د. عبد المجيد مباركية، مذكرة ماستر، بقسم أصول الدين، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، نوقشت يوم الاثنين: 15 شعبان، 1437هـ، الموافق لـ: 23 ماي 2016م، وبالقاعة: 4.

3- إسبال المطر على قصب السكر (نظم نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر)، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني الكحلاني ثم الصنعاني أبو إبراهيم عز الدين المعروف كأسلافه بالأمير (ت: 1182هـ)، ت: عبد الحميد بن صالح بن قاسم آل أعوج سبر، ط1، 1427هـ، 2006م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

4- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت: 507هـ)، ت: محمود محمد محمود حسن نصار، والسيد يوسف، ط1، 1419 هـ، 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

5- أعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: 1396هـ)، ط15، مايو 2002 م، دار العلم للملايين.
6- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين نور الدين عتر، رسالة دكتوراه، شعبة التفسير والحديث، كلية أصول الدين، جامعة الأزهر، مصر، بتاريخ 6 شعبان 1384هـ، 10 كانون الأول، سنة 1964م، ط 1، 1390هـ ، 1980م، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
7- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: 774هـ)، ت: علي الشيري، ط1، 1408هـ، 1988م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
8- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الملقّب بمرتضى، ت: مجموعة من المحققين، لا ط، لا س ن، دار الهداية، غزة.
9- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، ت: الدكتور بشار عوّاد معروف، ط1، 2003 م، دار الغرب الإسلامي.
10- تاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري أبو عبد الله (ت: 256هـ)، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.
11- تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، ط1، 1424 هـ، 2003 م، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
12- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، ت: محمد عوامة، ط1، 1986، دار الرشيد، سوريا.

13- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ) ، ط1، 1326هـ، دائرة المعارف النظامية، الهند.

14- توضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوى (ت: 902هـ)، ت: عبد الله بن محمد عبد الرحيم، ط1، 1418 هـ، 1998م، مكتبة أضواء السلف.

15- تيسير مصطلح الحديث، أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، ط10، 1425هـ، 2004م، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.

16- الثقات، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي، ت: السيد شرف الدين أحمد، ط1، 1395هـ، 1975م، دار الفكر، دمشق، سوريا.

17- جامع لعلوم الإمام أحمد بن حنبل، إبراهيم النحاس، ط1، 1430 هـ، 2009 م، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم، مصر.

18- جمع الوسائل في شرح الشمائل، علي بن (سلطان) محمد أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت: 1014هـ)، لا ط، لا س ن، المطبعة الشرفية، مصر، طبع على نفقة مصطفى البابي الحلبي وإخوته.

19- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني، ط1، 1412 هـ، 1992 م، دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية.

20- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي أبو عيسى (ت: 279هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ط2، 1395 هـ -1975 م، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

21- سير أعلام النبلاء، الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد الذهبي (ت: 748هـ)، ت: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط3،

1405 هـ، 1985 م، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
22- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي (ت: 1089هـ)،.ت: عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرناؤوط، ط1، 1406هـ، 1986م، دار بن كثير، دمشق، بيروت، لبنان.
23- شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن (ت: 795هـ)، ت: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ط1، 1407هـ، 1987م، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.
24- علل الصغير، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: 279هـ)، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون، لاط، لا س ن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
25- علل الكبير للترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذيأبو عيسى، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، ت: صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود خليل الصعيدي، ط1، 1409 ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان.
26- الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، شمس الدين محمد السخاوي (ت: 902هـ)، ت: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، ط1، 2001م، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الجيزة، مصر.
27- الفرد والغريب من الحديث في ميزان التفرد د.عبدالمجيد مباركية وحمزة بوروبة، مجلة الشهاب العدد 7 رمضان 1438هجري، جوان 2017.
28- قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي الحنفي رضي الدين المعروف بـ ابن الحنبلي (ت: 971هـ)، ت: عبد الفتاح أبو غدة، ط2، 1408هـ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.
29- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: 1332هـ)، الناشر: دار الكتب

العلمية، بيروت، لبنان.
30- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: 1332هـ)، لا ط، لا س ن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
31- كامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: 365هـ)، ت: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وعبد الفتاح أبو سنة، ط1، 1418هـ،1997م، الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
32- اللباب في تهذيب الأنساب، علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني عز الدين ابن الأثير (ت: 630هـ)، لاط، 1400هـ، 1980م، دار صادر، بيروت، لبنان.
33- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور (ت: 711هـ)، ط3، 1414هـ، دار صادر، بيروت، لبنان.
34- مختار الصحاح، زين الدين محمد بن أبي بكر الرازي (ت: 666هـ)، ت: يوسف الشيخ محمد، ط5، 1420هـ، 1999م، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، صيدا، بيروت.
35- مسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج (ت: 261هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، لا ط، لا س ن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
36- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، حمد بن محمد بن علي الفيومي أبو العباس (ت: نحو 770هـ)، لا ط، لا س ن، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.
37- مصطلح الحديث، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: 1421هـ)، ط1، 1415 هـ، 1994 م، مكتبة العلم، القاهرة.
38- معجم اللغة العربية المعاصرة، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت:

1424هـ)، بمساعدة فريق عمل، ط1، 1429 هـ، 2008 م، عالم الكتب، الرياض، السعودية.
39- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، ت: عبد السلام محمد هارون، لا ط، 1399هـ -1979م، دار الفكر، دمشق، سورية.
40- معرفة أنواع علوم الحديث ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، أبوعمرو عثمان بن عبد الرحمنالمعروف بابن الصلاح (ت: 643هـ)، ت: نور الدين عتر، لا ط، 1406هـ -1986م، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.
41- معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: 405هـ)، ت: السيد معظم حسين، ط2، 1397هـ، 1977م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
42- منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح، أبو بكر كافي، ط1، 1422 هـ، 2000 م، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.
43- منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ط3، 1418هـ - 1997م، دار الفكر، دمشق، سورية.
44- موازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، الدكتور حمزة المليباري، ط2، 1422هـ، 2001 مصدر الكتاب: ملتقى أهل الحديث.
45- موقع مكتبة دار السلام، daralsalm.com.
46- موقع ويكيبيديا، ar.m.wikipedia.org.
47- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، ت: علي محمد البجاوي، ط1، 1382 هـ، 1963 م، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

48- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، ت: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي،ط1، 1422هـ، مطبعة سفير، الرياض، السعودية.
49- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، ت: نور الدين عتر، ط3، 1421 هـ، مطبعة الصباح، دمشق، سورية.
50- نكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، ت: ماهر ياسين الفحل، ط1، 1428 هـ، 2007 م، مكتبة الرشد ناشرون.
51- نكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، ت: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط1، 1404هـ، 1984م، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
52- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: 764هـ)، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط1، 1420هـ، 2000م، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.
53- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت: 1403هـ)، دار الفكر العربي، تاريخ الإضافة: 14 نوفمبر 2010م.
54- الوفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، الإمام أبو العباس شمس الدين أحمد ابن خلكان (ت: 681هـ)، ت: إحسان عباس، ط1، 1971م، دار صادر، بيروت، لبنان.

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

طرف الحديـــــــــث	راوي الحديث	الصفحة
أَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم جمع بَين الظّهْر وَالْعصر بِالْمَدِينَةِ وَالْمغْرب وَالْعشَاء....	ابن عباس	21
ذاشربالْخمرفاجلدوهفَإِنعَادفِيالرَّابِعَةفَاقْتُلُوهُ .	معاوية بن أبي سفيان	21
كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ:سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ...	عائشة رضي الله عنها	42
حديث المسْتَحَاضَةِ: «تَدَعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ فِيهَا...	أبي اليقظان	42
أَنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْنَةَ قَدِمُوا المدِينَةَ، فَاجْتَوَوْهَا، فَبَعَثَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي إِبِلِ الصَّدَقَةِ، وَقَالَ: «اشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا...	أنس بن مالك	51
قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا تَكُونُ الذَّكَاةُ إِلَّا فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ...	حماد بن سلمة	52
"كَانَ المسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا المدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلَوَاتِ وَلَيْسَ يُنَادِي بِهَا أَحَدٌ، فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخِذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى...	ابن عمر	53
فُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ الصَّلَوَاتُ خَمْسِينَ...	أنس بن مالك	54
«إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ...	يحي بن سعيد الأنصاري	54
«رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَوَضَّأَ مَسَحَ وَجْهَهُ...	معاذ بن جبل	54

الأعلام المُترجَم لهم

العَلَم	موضع الترجمة
محمد بن محمد اليعمري بن سيد الناس (734هـ)	13
أبو إسماعيل عبد الله الهروي الأنصاري (481هـ)	13
محمد بن علي بن وهب ابن دقيق العيد (702هـ)	13
عمر بن عبد المجيد أبو حفص الميانشي (581هـ)	38

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	
الإشارات والرموز	
مقدمة	**أخطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
مبحث تمهيدي	10
المطلب الأول: التعريف بالإمام الترمذي	11
الفرع الأول: الحياة الشخصية	11
الفرع الثاني: الحياة العلمية	14
المطلب الثاني: التعريف بكتابه العلل الصغير	19
الفرع الأول: اسمه وسبب تأليفه	19
الفرع الثاني: مكانته	20
الفرع الثالث: مقاصد الكتاب	23
المطلب الثالث: تعريف الحديث وأقسامه	25
الفرع الأول: تعريف الحديث	25
أولاً: الحديث لغةً	25
ثانياً: الحديث اصطلاحاً	25
ثالثاً: تعريف المحدث	26
أ. المحدث لغةً	26
ب. المحدث اصطلاحاً	27
الفرع الثاني: أقسام الحديث من حيث الصحة والضعف	28

أولاً: شروط صحة الحديث وضعفه عند المحدثين	28
أ. شروط صحة الحديث	28
ب. الحديث الضعيف	29
ثانياً: شروط صحة الحديث وضعفه عند الإمام الترمذي	29
ثالثاً: الحديث الحسن عند الإمام الترمذي	31
الفرع الثالث: أقسام الحديث عند المحدثين من حيث عدد رواة طبقاته	33
أولاً: الحديث المتواتر	33
أ.المتواتر لغةً	33
ب. المتواتر اصطلاحاً	33
ثانياً: حديث الآحاد	34
أ. الآحاد لغةً	34
ب. الآحاد اصطلاحاً	34
ث- تقسيم حديث الآحاد	34
المبحث الأول: الفرد عند المحدثين	36
المطلب الأول: الحديث الفرد عند المحدثين والإمام الترمذي وأقسامه	37
المطلب الثاني: العلاقة بين الغريب والفرد وحكمهما عند المحدثين	46
المطلب الثالث: الحديث الغريب عند الإمام الترمذي وأهمية التفرد عنده	51
المبحث الثاني ا: تطبيقات على الحديث الفرد عند الإمام الترمذي في كتابه العلل الصغير	56
المطلب الاول: تطبيقات عن التفرد المطلق عند الترمذي	57
الفرع الأول: التفرد المطلق بالسند والمتن:	57
الفرع الثاني: التفرد المطلق بالمتن:	61
المطلب الثاني: تطبيقات عن التفرد النسبي عند الترمذي	65
الفرع الأول: المثال الأول	65

الفرع الثاني: المثال الثاني	68
المطلب الثالث: تطبيقات عن التفرد بالزيادة في المتون عند الترمذي	72
الفرع الاول: تفرد المعروف بالحفظ والضبط بزيادة في المتن	72
الفرع الثاني: تفرد القليل الحفظ والضبط بزيادة في المتن	75
خاتمة	80
قائمة المصادر المراجع	82
فهرس الأحاديث والآثار	89
فهرس الأعلام	90
فهرس الموضوعات	91